الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وجباية

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

أثر تقلبات السوق النفطية على إيرادات الموازنة العامة - حالة بعض الدول العربية النفطية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- جدي أحلام سارة

تحت

الإشراف الأستاذ:

- د.

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن محاد سمير	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
زواق الحواس	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي حمزة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهارس

الإهداء :

في خضم الحياة وتعدد المسؤوليات, تحجب صغائر الأمور عن
أعيننا ويصم الضجيج أسماعنا عن نداءات من نحب
لذا فإننا نهدي هذا الجهد الذي طالما شغلنا عمن نحب إلى من نحب :

.. إلى النجم الذي يتلألأ في سماء بيتنا ..
.. نور عيني .. والدتي ..

.. إلى من زرع حب الله والوطن في قلبي ..
.. سندي في الحياة .. والدي ..

.. إلى منبع قوتي .. إخوتي ..
.. جيراني وأقاربي ..

.. إلى كل من أدين له بحرف علمني إياه ..
.. إلى كل من أحب وأحترم ..

.. إلى كل أقراني في التخصص ..

.. إلى كل من يشاركني في لا الله إلا الله محمد رسول الله ..
إلى هؤلاء جميعا .. اهدي هذا العمل

الطالبتين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أضاء دربنا بنور العلم الذي لولاه لما كان لحياتنا معنى

ولولا فظله جل وعلا لما كان لهذا العمل أن يكتمل.

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل **الدكتور زواق الحواس**

الذي اشرف على عملنا هذا ورافقنا طوال مشوار البحث

فلولا نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها لما كان للعمل أن يكتسي

الحلة التي بين أيدينا.

نتقدم بالشكر والعرفان لكل من أعاننا وساهم في إتمام هذا العمل من

قريب أو بعيد.

الطالبتين

1- فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	I
الشكر والتقدير.	II
فهارس.	III
المقدمة العامة.	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري لسوق النفط وإيرادات الموازنة العامة.	
تمهيد:	02
المبحث الأول: الإطار النظري لسوق النفط.	03
المطلب الأول: مفهوم ومميزات وأنواع سوق النفط و الأطراف الفاعلة فيه.	03
المطلب الثاني: الطلب على البترول ومحدداته.	09
المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته.	12
المبحث الثاني: الإطار النظري لإيرادات الموازنة العامة.	15
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وطرق تنفيذها.	15
المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة.	16
خلاصة الفصل.	23
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات والإيرادات العامة للدول العربية النفطية.	
تمهيد:	25
المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات العربية.	26
المطلب الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في الأسواق العالمية خلال الفترة (2005-2015).	26
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.	34
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.	39
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية النفطية في الفترة (2005-2015).	39
المطلب الثاني: التطور السنوي لعناصر الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2015).	42

المطلب الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على دور الموازنات العامة للدول العربية النفطية في تمويل الإنفاق العام وتطور المديونية.	50
المبحث الثالث: أثر تطور أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر.	54
المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).	54
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).	57
خلاصة الفصل.	60
الخاتمة العامة.	62
قائمة المراجع.	-
الملاحق.	-

2- فهرس الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01	إجمالي الطلب العالمي على النفط (2011-2015)	09
02	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2011-2015)	10
03	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام عام 2015	12
04	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2004-2015)	13
05	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2015)	28
06	تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الدول العربية النفطية (2005-2015)	41
07	تطور الإيرادات النفطية في الدول العربية النفطية (2005-2015)	44
08	تطور الإيرادات الضريبية في الدول العربية النفطية (2005-2015)	46
09	تطور الإيرادات الغير ضريبية في الدول العربية النفطية (2005-2015)	48
10	تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية (2005-2015)	50
11	تطور أسعار النفط الجزائري (2005-2015)	56
12	تطور عناصر الإيرادات العامة للجزائر (2005-2015)	59

3- فهرس الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
01	الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	06
02	الدول الأعضاء في منظمة الأوابك	07
03	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008)	26
04	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012)	27
05	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015)	28
06	تطور أسعار الغازولين في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008)	29
07	تطور أسعار الغازولين في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012)	29
08	تطور أسعار الغازولين في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015)	30
09	تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008)	31
10	تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012)	31
11	تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015)	32
12	تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008)	33
13	تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012)	33
14	تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015)	34
15	تطور أسعار النفط لبعض الدول العربية النفطية (2005-2008)	35
16	تطور أسعار النفط لبعض الدول العربية النفطية (2009-2012)	35
17	تطور أسعار النفط لبعض الدول العربية النفطية (2013-2015)	36
18	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2005-2008)	37
19	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2009-2012)	37
20	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2013-2015)	38
21	تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية في الفترة (2005-2008)	39
22	تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية في الفترة (2009-2012)	40
23	تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية في الفترة (2013-2015)	41
24	تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2005-2008)	42
25	تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2009-2012)	43
26	تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2013-2015)	43
27	تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2005-2008)	44
28	تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2009-2012)	45

29	تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2013-2015)	45
30	تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2005-2008)	46
31	تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2009-2012)	47
32	تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2013-2015)	47
33	تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2008)	48
34	تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2009-2012)	49
35	تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2013-2015)	50
36	تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2008)	51
37	تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2009-2012)	51
38	تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2013-2015)	52
39	تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة(2005-2008)	53
40	تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة(2009-2012)	53
41	تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة(2013-2015)	54
42	تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2005-2008)	55
43	تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009-2012)	55
44	تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2013-2015)	56
45	تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2005-2008)	57
46	تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2009-2012)	58
47	تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2013-2015)	59

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يحتل النفط مكانة أساسية في اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، فهو المورد الاستراتيجي لإيرادات موازناتها العامة، فضلا عن الدور الحيوي الذي يلعبه في تحريك عجلة الاقتصاد في هذه البلدان, كما أن له دور مؤثر وفعال في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من ظهور عدة بدائل له من أهمها الغاز الصخري إلا أن هذا لم يؤثر بشكل كبير على حجم الإمدادات النفطية العالمية كون أن عدد قليل من الدول يتواجد فيها الغاز الصخري وكذلك نظرا لتكلفة استخراجه المرتفعة مقارنة بالنفط.

وإذا كانت إنتاجيته تتمركز في دول العالم الثالث التي تعتبر سوق أولية, إلا أن سعره يتحدد في أسواق عالمية خاضعة لقوى الطلب والعرض وبعملة موحدة في التعاملات الدولية وهي الدولار الأمريكي, وهو ما جعل السوق النفطية سوقا غير مستقرة نظرا لما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة نتيجة لأسباب متعددة، الأمر الذي ينعكس على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، فارتفاع الأسعار يصاحبه ارتفاع في إيراداتها، غير أن التحدي الحقيقي لهذه البلدان هو ذلك الناجم عن انخفاض الأسعار الذي يلقي بظلاله على الايرادات و متطلبات الإنفاق العام والمديونية.

والدول العربية النفطية تعتمد اقتصادياتها وموازناتها العامة على الايرادات النفطية ما يجعل هذه الأخيرة عرضة لتقلبات شديدة بفعل التغيرات التي يعرفها سعر النفط.

1) **الإشكالية**: انطلاقا مما سبق تبرز ملامح إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

"**ماهي آثار تقلبات سوق النفط على إيرادات الموازنة العامة في الدول العربية النفطية؟**"

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بسوق النفط؟ وماهي خصائصها وأنواعها والأطراف المؤثرة فيها؟
- ماهي الإيرادات العامة؟ وماهي مصادرها؟.
- ماهو أثر تقلبات سوق النفط على ايرادات واقتصاديات الدول العربية النفطية؟

2) فرضيات البحث: إن معالجة الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية تكون انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

1- لتقلبات سوق النفط تأثير كبير على الاقتصاديات المرتبطة بقطاع المحروقات.

2- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة للدول العربية النفطية.

3) أسباب اختيار الموضوع: ارتكز اختيار موضوع هذا البحث على مجموعة من الأسباب منها:

- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي.
- أهمية الموضوع بالنسبة لاقتصاديات وإيرادات الدول العربية النفطية.
- ارتباط العملية التنموية في الدول العربية بقطاع المحروقات.

4) أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- التعريف بمصادر إيرادات الموازنات العامة، سيما الدول العربية النفطية.
- إبراز العلاقة بين اقتصاديات الدول العربية وتقلبات أسعار النفط.
- إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة للدول العربية النفطية في الفترة 2005-2015.

5) حدود البحث: امتدت فترة الدراسة من 2005 إلى غاية 2015 وذلك بالتركيز على حالة بعض الدول العربية النفطية.

6) أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم القضايا الأساسية التي شغلت دول العالم وذلك نتيجة لـ :

- مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاديات والموازنات العامة للدول العربية النفطية.

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في العالم.

7) **منهج وأدوات الدراسة:** للإجابة على الإشكالات المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استخدام مجموعة من أدوات البحث تمثلت في الكتب, المجلات, المذكرات والرسائل, التقارير, الملتقيات العلمية الوطنية والدولية.

8) **الدراسات السابقة:** من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع نذكر:

- **الدراسة الأولى:** سمية موري, أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر, رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2009-2010,

عالجت الدراسة إشكالية أثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر, وتوصلت إلى أن العوائد النفطية تشكل شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر, وأن آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة والدول العربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها.

- **الدراسة الثانية:** بوجمعة قويدري قوشيح, انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2008-2009.

عالجت الدراسة إشكالية انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, وتوصلت من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي لأثر تطور سعر البترول على كل من الناتج الداخلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة أن هناك ارتباط قوي بين سعر البترول وهاته المتغيرات, وأن سعر البترول يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية.

- **الدراسة الثالثة:** مسعود ميهوب, دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010), رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة المسيلة، 2011-2012.

عالجت الدراسة إشكالية مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1986–2010, وتوصلت من خلال التحليل

الاقتصادي والقياسي لأثر تطور سعر البترول على كل من الناتج الداخلي الإجمالي, والنفقات العامة بأن هناك ارتباط قوي بين هذه المتغيرات وأسعار النفط.

تكمن نقاط الاختلاف بين دراستنا والدراسات المذكورة أعلاه في كونها ركزت على حالة الجزائر ومدى تأثر اقتصادياتها وموازنتها العامة وميزانها التجاري بتقلبات أسعار النفط بينما شملت دراستنا بعض الدول العربية النفطية بما فيها الجزائر, غير أن جميع الدراسات انصبت على متغير أساسي وهو أسعار النفط.

9) هيكل البحث: قصد الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

- **الفصل الأول:** يتناول الإطار النظري للدراسة، لذا قسم إلى مبحثين, تناول المبحث الأول منهما التعريف بالسوق النفطية انطلاقا من مفهومها، خصائصها، أنواعها، الأطراف المؤثرة فيها., أما المبحث الثاني فتضمن التعريف بالإيرادات العامة انطلاقا من مفهومها ومصادرها المختلفة.
- **الفصل الثاني:** يتناول أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات والإيرادات العامة للدول العربية النفطية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول منه أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات العربية, أما المبحث الثاني فتناول أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للدول العربية النفطية. في حين خصص المبحث الثالث لدراسة أثر تطور أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسوق النفط وإيرادات الموازنة العامة

تمهيد:

يعتبر النفط ثروة زائلة لها طاقات منافسة تقليدية ومتجددة كالغاز والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية ومؤخرا ظهور الغاز الصخري إلا أنه لا يزال محل طلب من قبل الكثير من دول العالم لما له من مميزات وأنواع وأهمية كبرى, هذا ما أدى إلى ظهور كيان مستقل يلتقي فيه الطالبين والعارضين للنفط كما تتحدد فيه الأسعار يسمى بالسوق النفطية.

وقد أدى تطور دور الدولة وازدياد النفقات العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة, الأمر الذي تجلت آثاره في تطور حجم هذه الإيرادات العامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لسوق النفط.

المبحث الثاني: الإطار النظري لإيرادات الموازنة العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسوق النفط.

في هذا المبحث نهدف إلى معرفة كل ما يتعلق بالسوق النفطية من مفهوم ومميزات إضافة إلى الأنواع والأطراف الفاعلة فيها, كما سنتطرق إلى الطلب والعرض البترولي ومحدداتهما.

المطلب الأول: مفهوم ومميزات وأنواع سوق النفط و الأطراف الفاعلة فيه.

في هذا المطلب نوضح أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق النفطية وذلك من خلال إبراز مفهوم وخصائص السوق النفطية وكذلك الأنواع والأطراف الفاعلة فيها.

الفرع الأول: مفهوم سوق النفط.

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول, يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات, وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب فيها المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.[1]

أو هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين, أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.[2]

الفرع الثاني: مميزات السوق النفطية.

تتميز السوق النفطية بالخصائص التالية:

1- سوق دولية أو عالمية، إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكلها الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.

2- سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة فيها، كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري.

---

[1] مسعود ميهوب, **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة المسيلة, 2012, ص 90.

[2] محمد أحمد الدوري, **مبادئ اقتصاد النفط**, ط1، دار شموع للثقافة, الطبعة1, ليبيا, 2003, ص 15.

3- سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد محدود من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.[1]

4- سوق شفافة وذلك بسبب تطور الصفقات حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.[2]

الفرع الثالث: أنواع أسواق النفط.

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط, وتطورات طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أنواعا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:[3]

أولا. الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط في الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية, الخليج العربي, سوق سنغافورة بالشرق الأقصى, منطقة بحر الكاريبي, سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية, ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل, ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية في النفط, وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوبا في الأسعار المعلنة.

ثانيا. الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة): عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك التجارية, مجلس شيكاغو التجاري, البورصات الدولية للبترول في لندن) في منتصف الثمانينات, حيث توفر هذه الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل, وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

---

[1] نبيل بوفلح, **دور الصناديق السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**, رسالة دكتوراه غ م، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3, 2011, ص22.

[2] سمية موري, **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر**, مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان , 2010, ص 92.

[3] حسين عبد الله, **مستقبل النفط العربي**, الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2006, ص 247.

1- السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام, فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم, والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم.

2- السوق البترولية المالية الآجلة: هي عبارة عن بورصات, والمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية, ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات, ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري, سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا.

الفرع الرابع: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

حيث يمكن تقسيم الأطراف الفاعلة في السوق النفطية إلى:

أولا. الدول المنتجة: وتنقسم إلى:

1- منظمة الأوبك: أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) عام 1960 وتضم في عضويتها اثنتي عشرة دولة: الجزائر, أنغولا, الأكوادور, إيران, العراق, الكويت, ليبيا, نيجيريا, قطر, المملكة العربية السعودية, الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء, وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل, ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي, في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط.

ترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة في كل عام بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطا وثيقا مع التغير في الأسعار الفورية لنفوط الدول الأعضاء في منظمة أوابك المشتملة في سلة أوبك[1]، والجدول التالي يبين الدول الأعضاء حاليا في المنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (01): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

الدول	سنة الانضمام
العراق	1960

[1] معهد الدراسات المصرفية, نشرة نوعية, **الذهب الأسود**, السلسة الخامسة, العدد 6 , جانفي 2013, الكويت, ص 4.

المملكة العربية السعودية	1960
الكويت	1960
فنزويلا	1960
إيران	1960
قطر	1961
ليبيا	1962
الإمارات	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الإكوادور	1973
أنغولا	2007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني www.wikipdia.com ,تاريخ الاطلاع 2017/02/25.

2- منظمـــة الأوابـــك: هـي منظمـة الـدول العربيـة المصـدرة للبتـرول (الأوابـك) أنشـئت عـام 1968, وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت, السعودية, ليبيا, الإمارات, البحرين, الجزائر, سورية, العراق, قطر ومصر.

تعتبر الأوابك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي, أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره, وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام, والحفاظ على سوق البترول بشروط عادلة ومعقولة, باعتبار أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة, يشكل إنتاج دول الأوابك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي, وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياط العالمي للنفط[1]، والجدول التالي يبين الدول الأعضاء في المنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (02): الدول الأعضاء في منظمة الأوابك.

الدول	تاريخ الانضمام
الكويت	1968
السعودية	1968
ليبيا	1968
الجزائر	1970

[1] معهد الدراسات المصرفية, نشرة نوعية, الذهب الأسود, **مرجع سابق**, ص 4.

البحرين	**1970**
قطر	**1970**
الإمارات	**1970**
العراق	**1972**
سوريا	**1972**
مصر	**1973**
اليمن	**1981**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني www.oapecorg.org , تاريخ الاطلاع 2017/02/25.

3- الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك لاجتماع في القاهرة, غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط, حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر, المكسيك, أنغولا, ماليزيا، كولومبيا، والصين.

وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج في السوق العالمية للبترول, وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم, تستحوذ هذه الدول على 60% من الاحتياط البترولي العالمي وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية[1], وأبرز الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك هي: الولايات المتحدة الأمريكية, الصين, بريطانيا, المكسيك, النرويج، وعلى رأسهم روسيا.

ثانيا. الدول غير المنتجة: وتنقسم إلى:

1- وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة, وقد انظم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة, كندا, المملكة المتحدة, ألمانيا, ايطاليا, اليابان,

[1] بوجمعة قويدري قويشيح, **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, 2009, ص 59.

استراليا, نيوزلندا, السويد, الدنمارك, بلجيكا, هولندا, لوكسمبورغ, ايرلندا, سويسرا, اسبانا, النمسا, تركيا, اليونان, فرنسا, فنلندا, المجر, البرتغال، والنرويج.[1]

2- الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع, وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا, وهولندا. هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية, كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية. وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، بالإضافة لذلك فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول. تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل, وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية، وأكبر هذه الشركات هي (اكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتروليوم).

إضافة إلى ذلك فان الشركات الوطنية البترولية قد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004 ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية, وشركة النفط الوطنية الإيرانية, بحيث تؤثر على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب مما يؤثر على التكاليف و السعر الأدنى للنفط لاحقا.[2]

المطلب الثاني: الطلب على البترول ومحدداته.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الطلب على البترول ونبرز أهم محدداته.

الفرع الأول: مفهوم الطلب على البترول.

[1] عبد الحميد لخديمي, **أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط**, مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان, 2001, ص49.

[2] نعيمة حمادي, **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, 2009, ص 52.

الطلب على البترول هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي أو النوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع أو سد الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية.[1]

وقد بلغ إجمالي الطلب على النفط في الفترة (2011-2015) كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): إجمالي الطلب العالمي على النفط للفترة 2011-2015 (الوحدة: مليون برميل يومي).

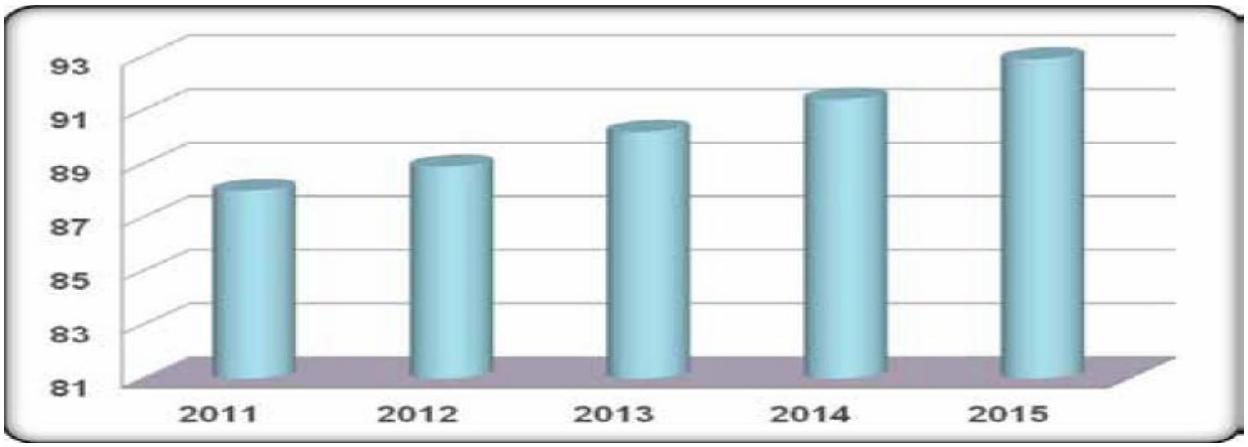

المصدر: منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون, 2015, ص 39.

تميز إجمالي الطلب على البترول بارتفاع حيث بلغت نسبته سنة 2011 حوالي 88% من إجمالي الطلب وواصل الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2015 مسجلا بذلك حوالي 93% من نسبته الإجمالية في العالم.

الفرع الثاني: محددات الطلب على البترول.

يتأثر الطلب على البترول كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

أولا. النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي العالمي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة, فقد شهد الاقتصاد العالمي نموا ملحوظ في الطلب البترولي في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014, وبذلك تكون المحصلة النهائية ارتفاع الطلب على النفط إلى حوالي 14.7 مليون ب/ي أي بمعدل نمو بلغ 1.8% سنويا[2], وارتفع الطلب على النفط خلال عام 2015 بمقدار 1.5 مليون ب/ي بمعدل نمو نحو 1.7% متجاوزا نظيره المسجل في

[1] محمد أحمد الدوري, **محاضرات في الاقتصاد البترولي**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1983, ص 147.

[2] ماجد إبراهيم عامر, **تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك**, مجلة النفط والتعاون العربي، العدد، 156المجلد الثاني والأربعون, 2016, ص 15.

العام السابق ومتأثرا بتحسن النمو الاقتصادي للدول الصناعية[1], وهذا يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2011-2015).

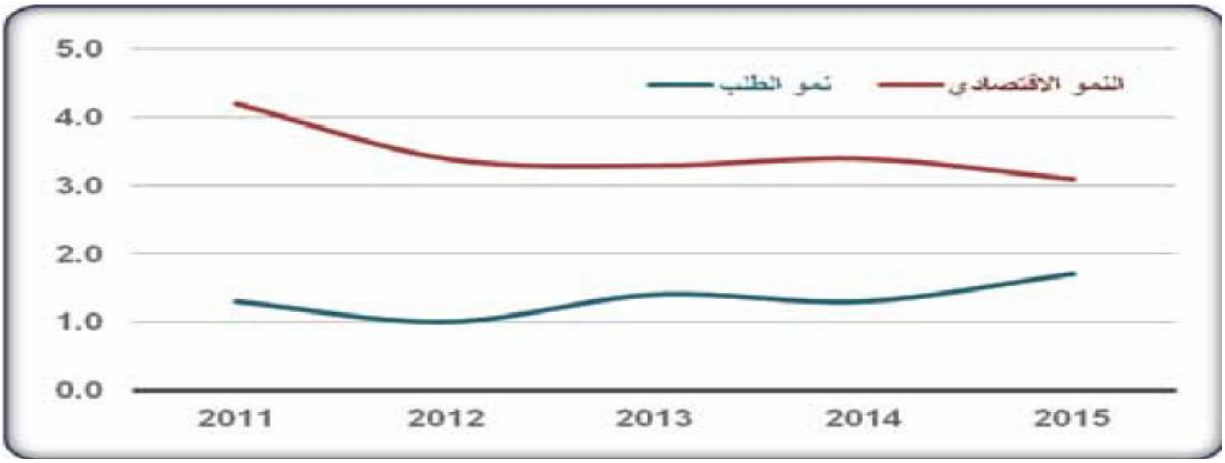

المصدر: منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون, 2015, ص37.

يوضح الشكل أن الطلب على النفط خلال الفترة 2011-2015 سجل ارتفاعا ملحوظ ليسجل بنهاية العام 2015 نحو 1.5 مليون برميل يومي بمعدل نمو 1.7% متجاوزا المعدل المسجل في العام السابق وهذا يدل على أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي زاد الطلب على النفط.

ثانيا. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار, فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات, في الوقت الحالي.[2]

ثالثا. المناخ: يلعب دورا هاما في تحديد الطلب البترولي, فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة, وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25 مليون برميل في اليوم, وفي فصل الصيف يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين, ويرتفع استهلاك

[1] منظمة الأوابك, **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون**, 2015, ص 37.

[2] ضياء مجيد الموسوي, **ثورة أسعار النفط**, ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر), 2005، ص 29.

النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر من الوسطى والجنوبية الدافئة, كل ذلك يجعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.[1]

رابعا. النمو السكاني: يعتبر أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي, حيث كلما كان عدد السكان كبيرا فإنه يؤدي إلى نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي, فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم, أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.[2]

خامسا. أسعار السلع البديلة: تؤثر إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي, أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من الحلول محل السلعة البترولية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط, ومن أهم السلع البديلة للنفط نجد الفحم الحجري, الغاز الطبيعي, الطاقة الشمسية... الخ, وتتميز هذه السلع بصعوبات تجعل لها موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.[3]

المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم العرض البترولي ونبرز أهم محدداته.

الفرع الأول: مفهوم العرض البترولي.

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها, سواء أكانت هذه الكمية من البترول الخام أم المركز عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة, ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.[4]

---

[1] سمية موري, **مرجع سابق**, ص 94.

[2] صباح نعوش, **إلى أين أسعار النفط**, مجلة أخبار النفط والصناعة, الإمارات العربية المتحدة, أكتوبر, 2000.

[3] سمية موري, **مرجع سابق**, ص 95.

[4] بوجمعة قويدري قويشيح, **مرجع سابق**, ص 79.

الفرع الثاني: محددات العرض البترولي.

يتأثر العرض البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

أولا. الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر عاملا هاما في العرض العالمي للنفط, فكلما كانت الاحتياطات كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية[1], والشكل الموالي يوضح الاحتياطات المؤكدة من النفط لعام 2015:

الشكل رقم 03: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام عام 2015 (الوحدة: نسبة مئوية %)

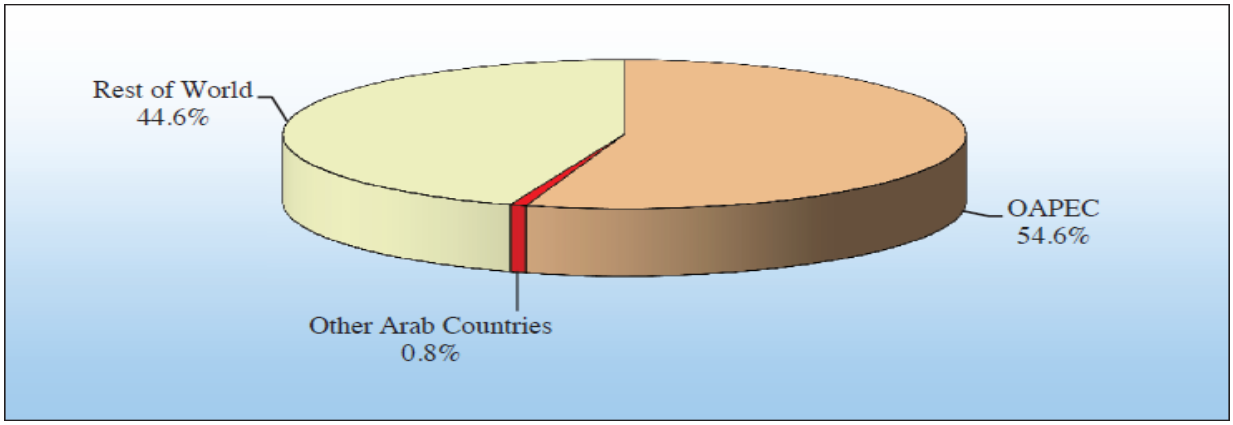

Source: Annual Statistical Report 2016, p: 11

يوضح الشكل الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لسنة 2015 في الدول العربية المصدرة للنفط والتي بلغت نسبتها 54.6% مسجلة بذلك أكبر نسبة مقارنة بباقي دول العالم التي سجلت 44.6%, وباقي الدول العربية المستورد التي سجلت نحو 0.8%.

ثانيا. المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية, وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.[2]

ثالثا. السعر: له دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة, فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منه, إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني[1], والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط في الأسواق الرئيسية العالمية:

[1] سمية موري, **مرجع سابق**, ص 96 .

[2] سمية موري, **مرجع سابق**, ص 96.

الشكل رقم 04: تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2004-2015) دولار/ برميل

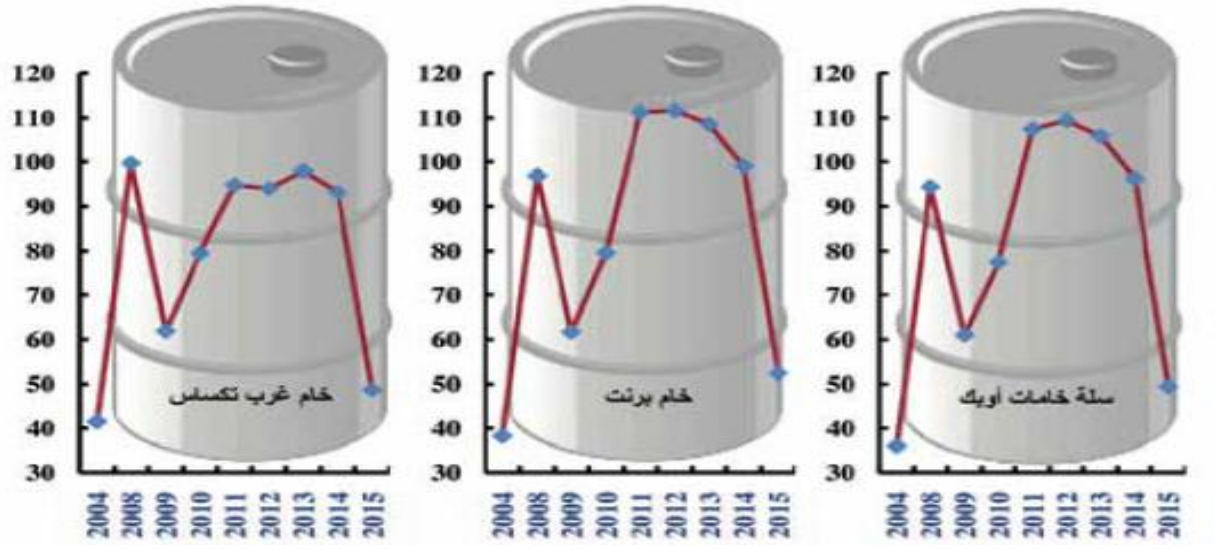

المصدر: منظمة الأوابك، ماجد إبراهيم عامر, تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتمة على الدول الأعضاء في أوابك, مجلة النفط والتعاون العربي, العدد 156 المجلد الثاني والأربعون، 2016, ص 22.

يوضح الشكل أهم التطورات التي طرأت على أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية حيث سجلت الأسعار انتكاسة في كل من سنتي 2009 و 2015 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الأسعار في الأسواق النفطية العالمية.

رابعا. المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب دورا هاما في العرض البترولي, فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[2]

خامسا. الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة1973 ثم 1979, و1980. ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان, وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.[3]

[1] **نفس المرجع**, ص 96.

[2] **نفس المرجع**, ص 97.

[3] سمية موري, **مرجع سابق**, ص 97.

سادسا. السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:[1]

1- **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي.

2- **سياسة تغليب السوق (1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب, بسبب محاولة بعض الدول المنتجة استعادة حصتها في السوق.

3- **سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من عام 2000:** تجمع بين السياستين السابقتين, حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك, حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار, فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/ يوميا.

المبحث الثاني: الإطار النظري لإيرادات الموازنة العامة.

أدى تطور الدولة وازدياد النفقات العامة, إلى تطور نظرية الإيرادات العامة, الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وطرق تنفيذها.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم الإيرادات العامة وطرق تنفيذ هذه الإيرادات.

[1] **نفس المرجع**, ص 97.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة

هناك عدة تعاريف للإيرادات العامة من بينها:

- **التعريف الأول:** "هي المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على ما يلزمها من أموال كفيلة بسد ما تواجهه من نفقات عامة".[1]

- **التعريف الثاني:** "لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة. وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة".[2]

- **التعريف الثالث:** "هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام".[3]

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص التعريف التالي "الإيرادات العامة هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها والموجهة لتغطية إنفاقها العام".

الفرع الثاني: طرق تنفيذ الإيرادات العامة.

يتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين: الأولى تتولى الجانب الإداري وهي التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره, والثانية جباية وتحصيل المبلغ المتحقق. وهذا التمييز بين هاتين العمليتين يقتضي الفصل في أعمال الموظفين الذين يقومون على تنفيذها بين الوظائف الإدارية والحسابية, فالأولى يتولاها موظفون إداريون يقومون بأعمال إدارية تنصب على تحديد مقدار الضريبة أو الإيراد عموما وتحققه والأمر لتحصيله, ويأتي بعد هذا الدور الموظفين الحسابيين حيث يناط بهم تنفيذ الجباية, أي تسلم مبالغ الإيرادات.

ومن ثم فالفصل ضمانة قوية لحماية أموال الدولة حيث يكون الإداريون والمحاسبون رقباء على بعضهم البعض كما يضمن انسياب العمل بشكل أكثر فاعلية تؤدي إلى سرعة الجباية وانتظامها.[4]

---

[1] فوزي عطوي, **المالية العامة**, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان, 2003, ص 35.

[2] عادل فليح العلي, **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**, الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان(الأردن), 2007, ص 77.

[3] زينب حسين عوض الله, **مبادئ المالية العامة**, الفتح للطباعة والنشر, الإسكندرية، 2004, ص 89.

[4] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 552.

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة.

تختلف مصادر الإيرادات العامة وتتعدد أصنافها بتعدد واختلاف خصائص كل صنف, غير أنها لا تخرج في الأغلب على أن تكون إما اقتصادية, أو سيادية, أو ائتمانية.

الفرع الأول: الإيرادات الاقتصادية.

تتعلق بإيرادات الدولة من أملاكها.

أولا. تعريف إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة خاضعة للقانون العام, أو خاصة خاضعة للقانون الخاص.[1]

ثانيا. أقسام الدومين: ينقسم الدومين إلى:

1- **الدومين العام:** يقصد به ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام ولخدمة المرافق العامة, ويتميز الدومين العام بأن ملكية الدولة له تكون ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري, أي لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة، كما لا يجوز تملكه بالتقادم طويل الأجل, و الغاية منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخزانة العامة.[2]

2- **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة, وتخضع لأحكام القانون الخاص شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة, ويدر الدومين الخاص إيرادات لذا فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة[3], ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- **الدومين العقاري:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات(الدومين الزراعي) والمناجم والمحاجر وحقول النفط (الدومين الإستخراجي) والأبنية السكنية التي تنشأها الدولة مساهمة منها في حل أزمة السكن ومن ثم تعد أموال إيجار هذه المساكن للمواطنين إيرادا للدولة.[4]

---

[1] **نفس المرجع**, ص 79.

[2] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 95.

[3] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 96.

[4] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 80.

ب- **الدومين التجاري والصناعي:** يقصد به مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها مثل الأفراد, وتأتي أغلبية هذه المشروعات بإيرادات تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة.[1]

ج- **الدومين المالي:** يقصد به محفظة الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح بفوائد إذ تعد إيرادا ماليا يدخل ضمن أملاك الدولة.[2]

الفرع الثاني: الإيرادات السيادية.

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد, بما لها من حق السيادة, وتشمل الضرائب, والرسوم.

أولا.الرسوم: كانت ولازالت تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية لمعظم الدول الحديثة.

1- **تعريف الرسم:** الرسم هو مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من الأفراد مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة, كرسوم البريد, والرسوم القضائية, ورسوم التعليم.[3]

2- **عناصر الرسم:** يتضح من التعريف السابق أن للرسم عناصر محددة وهي:

أ- **الصفة النقدية:** اشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية.[4]

ب- الصفة الجبرية: يتمثل عنصر الجبر في استقلال الدولة والهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله.[5]

ج- **مقابل خدمة خاصة:** يعد عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم إذ يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة, ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها.[6]

---

[1] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 97.

[2] **نفس المرجع**, ص 98.

[3] فوزي عطوي, **مرجع سابق**, ص 121.

[4] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 85.

[5] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 111.

[6] عادل فليح العلي, مرجع سابق, ص 86.

ثانيا. الضرائب: تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة, ولا تأتي هذه الأهمية من كونها أهم الإيرادات العامة للدولة فحسب وإنما أيضا للدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية, وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية.

1- **مفهوم الضريبة وخصائصها:** الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة, ويلتزم الممول بآدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.[1]

من خلال التعريف السابق فإن الضريبة تتميز بالخصائص التالية:

أ- **فريضة إلزامية:** فالفرد مجبر على دفعها إلى الدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع, فإذا ما حاول التهرب أو الإمتناع عن دفع الضريبة وقع تحت طائلة العقاب, وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف واستخدام الطرق الجبرية, لما لدين الضريبة من امتياز على كافة ديون الممول.[2]

ب- **مبلغ من المال:** يعني أن الضريبة تشكل اقتطاعا ماليا من ثروة المكلف بها وليست أداء عينيا يتجسد في كمية من حاصلات الأرض, أو في عدد من ساعات العمل.[3]

ج- **فريضة بدون مقابل:** أي أن دافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له.[4]

د- **تحقيق النفع العام:** ذلك أن الدولة تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب على القيام بها تحقيق منافع عامة للمجتمع.[5]

2- **أنواع الضرائب:** تتعدد وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان:

أ- **الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:** تنقسم النظم الضريبية من حيث عدد الضرائب المكونة لهيكلها إلى نوعين, نظام الضريبة الوحيدة وفيه تكتفي الدولة بفرض ضريبة واحدة

---

[1] حامد عبد المجيد دراز, **مبادئ المالية العامة**, الدار الجامعية, الإسكندرية، 1998, ص 11.

[2] **نفس المرجع**, ص 11.

[3] فوزي عطوي, **مرجع سابق**, ص 50.

[4] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 94.

[5] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 121.

تسعى عبرها إلى تحقيق كافة أهداف سياستها الضريبية, ونظام الضرائب المتعددة حيث يتضمن الهيكل الضريبي أنواع متعددة من الضرائب.[1]

ب- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: الضريبة الأولى تفرض على المكلف بصفته فردا في المجتمع, فالفرد إذن هو الوعاء الضريبي, ومن هنا تعددت تسمية الضريبة على الأشخاص عبر التاريخ, ثم إن تطور الأسس العلمية التي تقوم عليها الضريبة قد كشف عن مدى فشل الضريبة على الأشخاص في تحقيق العدالة الضريبية, أو في الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية, الأمر الذي حفز الدولة المعاصرة نحو اتخاذ الأموال لا الأشخاص أوعية للضريبة.[2]

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: تتصرف الضرائب المباشرة إلى تحديد عناصر الثروة وهي تحت يد المكلف بالضريبة سواء كانت هذه الثروة دخلا أو رأس مال, ثم فرض الضريبة عليها مباشرة, في حين تتصرف الضرائب غير المباشرة إلى تتبع عناصر الثروة بمناسبة استعمالها أو تداولها أي تتبعها في مظاهرها الخارجية, فتفرض بمناسبة الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة أو انتقالها...الخ.[3]

د- الضرائب على الثروة: هي التي يكون وعاؤها الثروة, ولكنها تفرض بأسعار منخفضة تسمح للممول بدفعها من الدخل دون المساس بقيمة الثروة ذاتها, وقد تفرض على أحد عناصر الثروة كالعقارات مثلا, أو تفرض على كافة عناصرها.[4]

هـ- الضرائب على الدخل: وهي تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاءا لها أي أن المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي, أو المعنوي.[5]

و- الضرائب على الإنفاق: تفرض على المكلف عند قيامه باستهلاك السلع والخدمات.[6]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز, **مرجع سابق**, ص 26.

[2] فوزي عطوي, **مرجع سابق**, ص 68.

[3] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 102.

[4] حامد عبد المجيد دراز, **مرجع سابق**, ص 38- 39.

[5] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 130.

[6] **نفس المرجع**, ص 135.

وعلى ذلك فهي تشتمل على ثلاثة أنواع وهي: الضرائب على تداول رأس المال, والضرائب على الاستهلاك, والضرائب على الإستيراد والتصدير (الضرائب الجمركية).[1]

الفرع الثالث: الإيرادات الإئتمانية (القروض العامة).

يحدث في الكثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة السابق ذكرها تغطيتها فتلجأ الدولة إلى إقتراض المبالغ التي تحتاجها.

أولا. القرض العام: للقرض العام مفهومه وأنواعه وطرق إصداره:

1- **مفهوم القرض العام:** هو مبلغ نقدي تستوفيه الدولة أو أي شخص معنوي آخر, من الغير (سواء كان هذا الغير أفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو الدولية, أو كان من الدول الأخرى) وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه, وفقا لشروط محددة.[2]

2- **أنواع القروض:** تنقسم القروض العامة وفقا للعديد من المعايير هي:

أ- **القروض الإجبارية والقروض الإختيارية:** يقصد بالقرض الإختياري أن يكون الأفراد أحرار في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب، مراعين في ذلك ظروفهم الخاصة والإعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بها, والأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية ولكن قد تلجأ الدولة إلى إصدار قرض إجباري لا تترك للأفراد فيه حرية أو عدم الاكتتاب في سنداته, وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقررها قانون إصدار القرض.[3]

ب- القروض الداخلية والقروض الخارجية: إن التمييز بين القروض يتم على أساس مصدر القرض, فإذا تم إصداره في السوق الوطنية عُد القرض داخليا, أما إذا تم إصداره في أسواق دولة أخرى عُد القرض خارجيا.[4]

ج- قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل: يمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سدادها فنكون أمام قروض طويلة الأجل إذا كان موعد سدادها طويلا, أما قروض قصيرة

[1] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 157.

[2] فوزي عطوي, **مرجع سابق**, ص 132.

[3] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 220.

[4] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 153.

الأجل تدفع بعد مدة قصيرة لا تزيد عن سنة, وتعقدها الدولة بقصد مواجهة بعض إحتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية, إذ تصدر الدولة ما يعرف بأذونات الخزانة العادية أو غير العادية, لتغطية العجز في موازنتها.[1]

3- **طرق الإصدار**: تلجأ الدولة إلى طريقة من ثلاث طرق لإصدار القرض العام وهي:

أ- **الإكتتاب العام:** تتولى الدولة في هذه الطريقة بنفسها طرح سندات القرض العام للإكتتاب فيها مباشرة إلى من يريد ذلك من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين محددة بدء ميعاد الإكتتاب ونهايته, وشروط القرض والمزايا التي تمنح للمكتتبين فيه ويتوجه من يرغب الإكتتاب في القرض العام إلى الإدارات المخصصة لذلك سواء في البنوك المركزية أو التجارية, أو لوزارة الخزانة أو المالية ومكاتب البريد.[2]

ب- البيع للبنوك: يتم إصدار القرض عن طريق بيع الدولة لبنك أو مجموعة من البنوك أو المؤسسات المالية كل سندات القرض مقابل مبلغ معين وتترك للبنوك الحرية في إعادة بيع السندات للجمهور مباشرة, أو في سوق الأوراق المالية بالسعر الذي تريده البنوك.[3]

ج- البيع في البورصة: تقوم الدولة بعملية إصدار القرض العام على غرار ما تفعله المشروعات الخاصة, فتعرض سندات القرض للبيع في البورصة, وتبيعها بحسب السعر الذي تراه في صالحها كل يوم. وتمتاز هذه الطريقة بأنها تمكن الدولة من متابعة التقلبات في أسعار البورصة وانتهاز الفرصة لبيع السندات في أنسب الأوقات.[4]

ثانيا. الإصدار النقدي الجديد: إذا كان القرض العام يعتبر كمورد إئتماني من الموارد الإئتمانية في الدولة, فإن هذا المورد لا يستنفذ كافة مصادر الإئتمان فيها, إذ لا يزال بمقدورها اللجوء إلى الوسائل المتعارف عليها في مجالات السياسة النقدية والإئتمانية وعلى الأخص الإصدار النقدي الجديد.[5]

---

[1] **نفس المرجع**, ص 155.

[2] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 228.

[3] **نفس المرجع**, ص 229.

[4] زينب حسين عوض الله, **مرجع سابق**, ص 230.

[5] **نفس المرجع**, ص 217.

1- **المقصود بالإصدار النقدي الجديد:** يتمثل في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة, وتستند الدولة في هذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيه, وتحديد القواعد التي تسير بمقتضاها, مع تعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود. وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار نقود إضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار أو إذا كان بنك الإصدار (البنك المركزي) فيها مؤمما أو إذا كان نظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها.[1]

بوسع الدولة كذلك خلق كميات إضافية من النقود تستخدمها في تغطية نفقاتها بواسطة الاقتراض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود يسمى نقود الودائع أو النقود الكتابية, ومن ثم إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع ولا يختلف الأثر النهائي لهذه الطريقة عن طريقة الإصدار النقدي الجديد في زيادة وسائل الدفع لتمويل النفقات.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مايلي:

- ✓ تعد سوق النفط من أهم أسواق العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها, وبالنظر لمستوى المتدخلين فيها, حيث تعتبر منظمتا الأوبك والأوابك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض والطلب النفطي.
- ✓ ترجع التقلبات اليومية المسجلة في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب مثل الاحتياطات وأسعار السلع البديلة إضافة إلى التغيرات المناخية والسياسات المتبعة...الخ.

[1] عادل فليح العلي, **مرجع سابق**, ص 158- 159.

[2] **نفس المرجع**, ص 159.

- ✓ تجد الإيرادات العامة صورها في الدخل القومي, حيث تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها, أما الجزء الآخر فتحصل عليه في شكل ضرائب بما لها من سلطة الإجبار على الأفراد, كما يمكنها استغلال وسائل الإنتاج التي تملكها للحصول على دخل يسمى بأملاك الدولة (الدومين), وأخيرا يمكن للدولة التوجه للأفراد والمؤسسات والدول لتمويلها مقابل فوائد معينة تدفعها لهم, أي في صورة قروض عامة.
- ✓ تلجأ الدولة لخلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد وذلك لسد الحاجات العامة المتزايدة.

الفصل الثانـي:

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات والإيرادات العامة للدول

تمهيد:

إن لتطور أسعار النفط أثر كبير على إيرادات الدول النفطية لاعتماد اقتصادياتها على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى، لذلك فإنه في حالة التقلبات التي تسود أسعار النفط تتأثر إيرادات هذه الدول بشكل كبير، وبدورها تؤثر على الإنفاق العام والدين العام بشقيه الداخلي والخارجي.

والدول العربية النفطية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من العائدات النفطية، إلا أن هذه الثروة تبقى أسعارها عرضة لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وهذا من شأنه أن يؤثر على إيراداتها كونها بلدان نفطية.

وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات العربية.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.

المبحث الثالث: أثر تطور أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات العربية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مدى تأثير تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي للدول العربية.

المطلب الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في الأسواق العالمية خلال الفترة (2005-2015).

شهدت مستويات أسعار النفط خلال هذه الفترة تباينا ملحوظا مس جميع أنواع النفوط العالمية.

الفرع الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2005-2015): تمثلت هذه التطورات في:

أولا. تغيرات أسعار النفط الخام للفترة (2005-2008): تمثلت هذه التغيرات في الآتي:

الجدول رقم 03: تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008).

النفوط العالمية / السنوات	سلة خامات أوبك (دولار/برميل)	خام برنت (دولار/برميل)	خام غرب تكساس (دولار/برميل)
2005	50,6	54,6	56,6
2006	61,1	65,2	66,1
2007	69,1	72,4	72,3
2008	94,5	96,9	99,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجلة النفط والتعاون العربي, المجلد الثاني والأربعون, العدد156, 2016, ص 65.

تظهر معطيات الجدول مايلي:

1- وصل سعر سلة خامات أوبك خلال عام 2005 إلى 50,6 دولار/ برميل, كما بلغ سعر خام برنت 54,6 دولار/ برميل, أما عن خام غرب تكساس 56,6 دولار/ برميل.

2- ارتفعت أسعار النفط في عام 2006, حيث وصل سعر سلة خامات أوبك 61,1 دولار/ برميل, وخام برنت إلى 65,2 دولار/ برميل, وخام غرب تكساس 66,1 دولار/ برميل.

3- واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال عام 2007 ومس هذا الارتفاع كافة الأنواع.

4- في عام 2008 وصل سعر سلة خامات أوبك إلى 94,5 دولار/ برميل, وسعر خام برنت إلى 96,9 دولار/ برميل, وسعر خام غرب تكساس 99,7 دولار/ برميل.

ثانيا. تغيرات أسعار النفط الخام للفترة (2009-2012): عرفت الأسعار خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم 04: تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012).

النفوط العالمية / السنوات	سلة خامات أوبك (دولار/برميل)	خام برنت (دولار/برميل)	خام غرب تكساس (دولار/برميل)
2009	61,1	61,7	62
2010	77,5	79,6	79,5
2011	107,5	111,3	94,9
2012	109,5	111,6	94,2

المصدر: من إعداد الطالبتين, بناء على, مجلة النفط والتعاون العربي, المجلد الثاني والأربعون, العدد 156, 2016, ص 65.

تظهر معطيات الجدول مايلي:

1- شهد عام 2009 انخفاضا في مستويات أسعار النفط الخام وذلك جراء تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

2- شهد عام 2010 عودة ارتفاع أسعار النفط ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 77,5 دولار/ برميل, وخام برنت 79,6 دولار/ برميل, وخام غرب تكساس 79,5 دولار.

3- شهد عام 2011 ارتفاعا غير مسبوق للأسعار, ليفوق سقف 100 دولار/برميل عدا خام غرب تكساس الذي بلغ نحو 94.9 دولار/برميل.

4- استمر الارتفاع في أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت في عام 2012, بينما انخفض بشكل طفيف جدا سعر خام غرب تكساس ليصل إلى 94,2 دولار/ برميل.

ثالثا. تغيرات أسعار النفط الخام للفترة (2013-2015): عرفت أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم 05: تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015).

النفوط العالمية / السنوات	سلة خامات أوبك (دولار/برميل)	خام برنت (دولار/برميل)	خام غرب تكساس (دولار/برميل)
2013	105,9	108,7	97,9
2014	96,3	99	93,2
2015	49,5	52,4	48,7

المصدر: من إعداد الطالبتين, بناء على مجلة النفط والتعاون العربي, المجلد الثاني والأربعون, العدد 156, 2016, ص 65.

تظهر معطيات الجدول مايلي:

1- بالنسبة لأسعار النفط العالمية خلال عام 2013 فقد انخفضت أسعار خامات أوبك وخام برنت, بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس إلى 97,9 دولار, برميل في نفس العام.

2- انخفضت أسعار النفط العالمية مع بداية النصف الثاني من عام 2014 واستمرت إلى غاية 2015 لتصل في نهاية العام إلى أقل مستوياتها. والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2005 – 2015 :

الشكل رقم 05: تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2005-2015) (الوحدة: دولار/برميل).

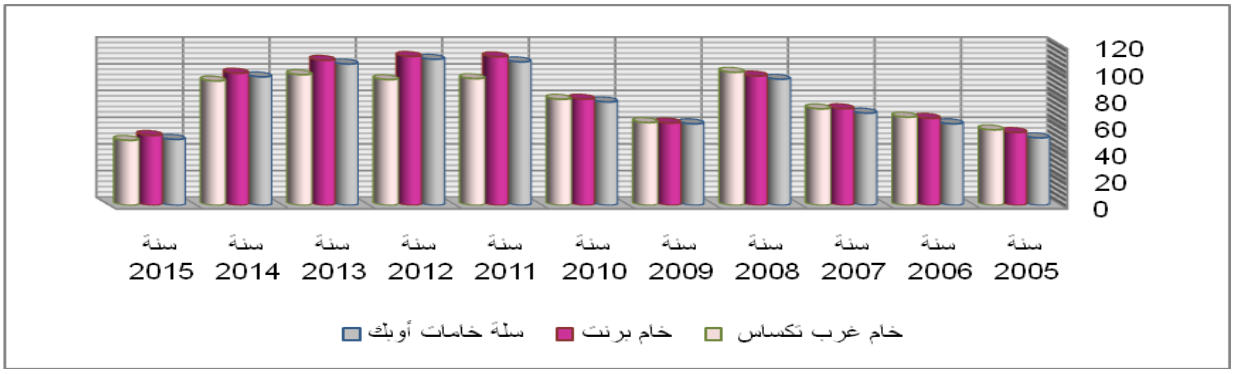

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجلة النفط والتعاون العربي, العدد 156 المجلد الثاني والأربعون, 2016, ص 65.

يبين الشكل تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية حيث سجلت تقلبات متباينة خلال السنوات محل الدراسة انطلاقا من سنة 2005 وصولا إلى سنة 2015.

الفرع الثاني: تطور مستويات الأسعار الفورية للمنتجات النفطية (2005-2015).

عرفت التطورات الطارئة على اسعار المنتجات النفطية خلال الفترة (2005-2015) في مايلي:

أولا. أسعار الغازولين: تمثلت التغيرات خلال الفترة (2005-2015) في الآتي:

1- تغيرات أسعار الغازولين خلال الفترة (2005-2008): تمثلت في الآتي:

الجدول رقم 06: تطور أسعار الغازولين في الأسواق العالمية الرئيسية (2005-2008).

السنوات		2005	2006	2007	2008
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	76,3	77,6	92	110,2
	سوق روتردام	62,5	72,9	82	100,2
	سوق سنغافورة	61,1	72,3	82,5	102,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005 – 2008.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- بلغت أسعار الغازولين خلال عام 2005, في السوق الأمريكي 67,3 دولار/ برميل, وفي سوق روتردام 62,5 دولار/ برميل, وسوق سنغافورة 61,1 دولار/برميل.

ب- ارتفعت أسعار الغازولين في عام 2006 وذلك في كافة الأسواق المقارنة بعام 2005.

ج- شهد عام 2007 زيادة في أسعاره في كافة الأسواق العالمية, حيث بلغت في الخليج الأمريكي وسوق روتردام وسوق سنغافورة 92, 82, 82,5 دولار/برميل على التوالي.

د- شهدت أسعار الغازولين ارتفاعا في مستوياتها لتتخطى سقف 100 دولار عام 2008.

2- تغيرات أسعار الغازولين خلال الفترة (2009-2012): تمثلت التغيرات في الآتي:

الجدول رقم 07: تطور أسعار الغازولين في الأسواق العالمية الرئيسية (2009-2012).

السنوات		2009	2010	2011	2012
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	72,9	91,5	124,5	133,6
	سوق روتردام	65,6	90	120,4	127,3
	سوق سنغافورة	69,3	88,4	119,6	123,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010- 2013.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2009 - 2012.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- تراجعت أسعار الغازولين في عام 2009 في كافة الأسواق العالمية نتيجة للأزمة المالية.

ب- عاودت أسعار الغازولين ارتفاعها في عام 2010 نتيجة الخروج من الأزمة المالية.

ج- واصلت أسعار الغازولين ارتفاعها خلال عام 2011 في كافة الأسواق العالمية واستمر هذا الارتفاع المتواصل خلال عام 2012.

3- تغيرات أسعار الغازولين خلال الفترة (2013-2015): تمثلت تغيرات أسعار الغازولين خلال هذه الفترة في الآتي:

الجدول رقم 08: تطور أسعار الغازولين في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015).

السنوات		2013	2014	2015
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	129,7	120,8	77,7
	سوق روتردام	122,7	117	75,5
	سوق سنغافورة	119,3	112,5	69,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014- 2016, - منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2013 - 2015.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- انخفاض أسعار الغازولين بشكل طفيف خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق.

ب- استمر انخفاض أسعار الغازولين في كافة الأسواق العالمية خلال عام 2014 ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2015 في الفترة محل الدراسة.

ثانيا. أسعار زيت الغاز: تمثلت التغيرات خلال الفترة (2005-2015) في الأتي:

1- تغيرات أسعار زيت الغاز خلال الفترة (2005-2008): تمثلت تطورات أسعار هذا المنتج طيلة هذه الفترة في الآتي:

الجدول رقم 09: تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2005-2008).

السنوات		2005	2006	2007	2008
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	70,3	81,6	89,1	121,4
	سوق روتردام	69,4	80,1	88,6	125,6
	سوق سنغافورة	68,4	82,1	88,6	123,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005 – 2008.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- ارتفعت الأسعار في عام 2005 في معظم الأسواق, حيث بلغ في السوق الأمريكية 70,3 دولار/ برميل.

ب- ارتفعت أسعار زيت الغاز خلال عام 2006 نسبيا في كافة الأسواق, حيث وصل سعره في السوق الأمريكية إلى 81,6 دولار/ برميل.

ج- ارتفعت أسعاره في عام 2007 حيث بلغت في السوق الأمريكية 89,1 دولار/ برميل.

د- حققت أسعار زيت الغاز خلال عام 2008 زيادة في مستوياتها حيث بلغ سعره في السوق الأمريكية 121,4 دولار/ برميل.

2- تغيرات أسعار زيت الغاز خلال الفترة (2009-2012): تمثلت التطورات في الآتي:

الجدول رقم 10: تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2012).

السنوات		2009	2010	2011	2012
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	67,2	88,1	122,6	126
	سوق روتردام	69,5	90,4	126,3	130,6
	سوق سنغافورة	70,5	90,9	111,5	128,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010- 2013.
- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2009- 2012.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- شهد عام 2009 انخفاضا في مستويات الأسعار, حيث عرفت السوق الأمريكية تسجيل سعر بـ 67,2 دولار/ برميل.

ب- بلغت أسعار زيت الغاز خلال عام 2010 في السوق الأمريكية 88,1 دولار/ برميل, محققة بذلك ارتفاعا مقارنة بالعام السابق.

ج- استمرت الزيادة في أسعار زيت الغاز خلال عام 2011, حيث ارتفع في السوق الأمريكية ليصل إلى 122,6 دولار/ برميل.

د- ارتفعت أسعاره في كافة الأسواق العالمية خلال عام 2012, حيث بلغ سعره في سوق الخليج الأمريكي 126 دولار/ برميل.

3- تغيرات أسعار زيت الغاز خلال الفترة (2013-2015): عرفت أسعار زيت الغاز خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم 11: تطور أسعار زيت الغاز في الأسواق الرئيسية العالمية (2013-2015).

السنوات		2013	2014	2015
متوسط الأسعار دولار/برميل	سوق الخليج الأمريكي	121,8	113,1	63,8
	سوق روتردام	124	114,5	66
	سوق سنغافورة	124,8	115,2	66,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014- 2016.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2013- 2015.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- حققت أسعار زيت الغاز في عام 2013 انخفاضا مس جميع الأسواق العالمية.

ب- تراجعت مستويات الأسعار خلال سنتي 2014 و 2015 في كل الأسواق, حيث سجل سوق الخليج الأمريكي أدنى الأسعار.

ثالثا. أسعار زيت الوقود: تمثلت التغيرات خلال الفترة (2005-2015) في الأتي:

1- تغيرات أسعار زيت الوقود خلال الفترة (2005-2008): تمثلت تغيرات الأسعار خلال هذه الفترة في الآتي:

الجدول رقم 12: تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق العالمية الرئيسية (2005-2008).

السنوات		2005	2006	2007	2008
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	36,4	45,6	53,9	73,8
	سوق روتردام	34,6	43,4	51,3	76,4
	سوق سنغافورة	38,4	46,4	55,5	75,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006- 2009.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2005- 2008.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- شهدت أسعار زيت الوقود زيادة خلال عام 2005 حيث بلغت في السوق الأمريكية 36,4 دولار/ برميل مقارنة بعام 2004.

ب- ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2006 في كافة الأسواق العالمية.

ج- واصل سعر زيت الوقود الارتفاع عام 2007 وشمل هذا الارتفاع كافة الأسواق.

د- ارتفعت أسعار زيت الوقود للسنة الثالثة على التوالي خلال عام 2008 وذلك في جميع الأسواق ليصل في السوق الأمريكية إلى 73,8 دولار/ برميل.

2- تغيرات أسعار زيت الوقود خلال الفترة (2009-2012): تمثلت في الآتي:

الجدول رقم 13: تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق العالمية الرئيسية (2009-2012).

السنوات		2009	2010	2011	2012
متوسط الأسعار (دولار/برميل)	سوق الخليج الأمريكي	57,6	71,8	100	105,3
	سوق روتردام	54,3	72	100,4	105
	سوق سنغافورة	57,2	73	102,6	105,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010- 2013.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي للسنوات 2009- 2012.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- شهدت أسعار زيت الوقود انخفاضا في جميع الأسواق خلال عام 2009.

ب- ارتفعت الأسعار خلال عام 2010 حيث بلغت في السوق الأمريكية 71,8 دولار للبرميل.

ج- في عام 2011 وصلت أسعار زيت الوقود الارتفاع لتتعدى سقف 100 دولار للبرميل.

د- واصلت الأسعار ارتفاعها خلال عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق.

3- تغيرات أسعار زيت الوقود خلال الفترة (2013-2015): تمثلت هذه التغيرات في الآتي:

الجدول رقم 14: تطور أسعار زيت الوقود في الأسواق العالمية الرئيسية (2013-2015).

السنوات		2013	2014	2015
متوسط السعر (دولار/ برميل)	سوق الخليج الأمريكي	99,7	91,7	43,3
	سوق روتردام	95,9	88,5	40,2
	سوق سنغافورة	97,6	89,6	45,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014- 2016.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي 2013- 2015.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

أ- انخفاض أسعار زيت الوقود خلال عام 2013 في جميع الأسواق, حيث بلغ سعره في السوق الأمريكية 99,7 دولار/ برميل, بانخفاض 5,3%.

ب- انخفاض الأسعار خلال عام 2014، وواصلت انخفاضها لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال عام 2015.

المطلب الثاني:أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

تعتمد معظم اقتصاديات الدول العربية على العائدات النفطية, لذا فهي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الفرع الأول: تطور أسعار نفوط بعض الدول العربية خلال الفترة (2005-2015).

تتجسد تطورات أسعار النفط لبعض الدول العربية في الفترة 2005-2015 في مايلي:

أولا. تطور أسعار النفط للفترة (2005-2008): عرفت أسعار النفوط العربية خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم 15: تطور أسعار النفط لبعض الدول العربية النفطية (2005-2008).

السنوات		2005	2006	2007	2008
	الخام السعودي	50,2	61,1	68,7	95,2
	خليط الصحراء الجزائري	65,1	66,1	74,7	98,9

متوسط السعر (دولار/ برميل)	السدرة الليبي	63,3	63,4	71,4	96,7
	الخام الكويتي	46,8	58,9	66,4	91,2
	الخام القطري	53,2	62,6	69,3	94,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2005-2008.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

1- ارتفاع أسعار النفط الخام لبعض الدول العربية النفطية في عام 2005 ليسجل خليط الصحراء الجزائري أعلى سعر ببلوغه نحو 65,1 دولار/ برميل.

2- استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع لعام 2006 هذا الارتفاع مس جميع النفوط للدول العربية.

3- خلال العام 2007 ارتفعت أسعار النفط الخام للدول العربية النفطية لتتصدر الجزائر قائمة الأسعار ب 74.7 دولار للبرميل تليها باقي النفوط العربية الأخرى.

4- وفي عام 2008 تجاوز كل من الخام الجزائري والسعودي والخام الكويتي والسدرة الليبي والبحري القطري عتبة 90 دولار للبرميل.

ثانيا. تطور أسعار النفط للفترة (2009-2012): تمثلت هذه التطورات في الآتي:

الجدول رقم 16: تطور أسعار نفط لبعض الدول العربية النفطية (2009-2012).

	السنوات	2009	2010	2011	2012
متوسط الأسعار (دولار/ برميل)	الخام السعودي	60,9	77,8	107,8	110,4
	خليط الصحراء الجزائري	62,1	80,4	112,9	111,7
	السدرة الليبي	61,2	79,1	111,9	112,1
	الخام الكويتي	60,6	76,3	105,6	109,2
	الخام القطري	62,2	78.2	106,5	109,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010-2013.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي 2009-2012.

تبرز معطيات الجدول مايلي:

1- انخفضت الأسعار في عام 2009 مقارنة بالعام السابق وذلك جراء تبعات الأزمة المالية العالمية التي مست الأسعار.

2- في عام 2010 عاودت الأسعار الارتفاع حيث بلغ الخام الجزائري 80,4 دولار/برميل مسجلا بذلك أعلى سعر من بين النفوط العربية والخام الكويتي أقل سعر بمبلغ 76.3 دولار.

3- أما في سنة 2011 فقد ارتفعت أسعار النفوط العربية لتتعدى سقف 100 دولار للبرميل.

4- في سنة 2012 واصلت أسعار النفوط العربية الارتفاع عدا النفط الخام الجزائري الذي سجل تراجعا طفيف مقارنة بالعام السابق.

ثالثا. تطور أسعار النفط للفترة (2013-2015): تمثلت تطورات الأسعار خلال هذه الفترة في الآتي:

الجدول رقم 17: تطور أسعار النفط لبعض الدول العربية النفطية (2013-2015).

السنوات		2013	2014	2015
متوسط الأسعار (دولار/ برميل)	الخام السعودي	106,5	97,1	49,9
	خليط الصحراء الجزائري	109,4	99,6	52,8
	السدرة الليبي	108,5	97,1	51,4
	الخام الكويتي	105	95,2	48,2
	الخام القطري	105,3	96,3	50,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: - صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014- 2016.

- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2013- 2015.

توضح معطيات الجدول ما يلي:

1- شهدت سنة 2013 انخفاضا في أسعار نفوط الخامات العربية جراء انخفاضها في الأسواق.

2- في عام 2014 شهدت النفوط العربية انخفاض شديد في الأسعار لتصل سنة 2015 إلى أدنى مستوياتها.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

تجسدت آثار تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 2005-2015 في مايلي:

أولا. تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2005-2008): تمثل التطور في:

الجدول رقم 18: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5,3	6,2	4,6	5,6
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار برميل)	50.6	61.1	69.1	94.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006-2009.

توضح معطيات الجدول ما يلي:[1]

1- في سنة 2005 سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغت قيمته بالأسعار الجارية 1167 مليار دولار أي بمعدل نمو 5,3% عند سعر نفط خام أوبك 50.6 مليار دولار.

2- في سنة 2006 سجل الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط والتي بلغت 61.1 ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 1394 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6,2%.

3- في سنة 2007 ساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة عائدات النفط في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل مبلغ 1622 مليار دولار محققا معدل نمو 4,6%.

4- سنة 2008 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إلى 2045 مليار دولار مسجلا معدل نمو بلغ 5,6% وجاء ذلك من جراء ارتفاع عائدات النفط ووصول أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة.

ثانيا. تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2009-2012): تمثلت هذه التطورات في الآتي:

الجدول رقم 19: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	0,6	4,6	06	5,2
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار برميل)	61.1	77.5	107.9	109.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على : صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010-2013.

توضح معطيات الجدول ما يلي:[2]

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015**، ص 34.
[2] **مرجع نفسه**، ص 34.

1- في سنة 2009 تراجعت معدلات نمو الاقتصاديات العربية حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية 0,6% وتراجعت قيمة ناتجها المحلي الإجمالي إلى 1769 مليار دولار وذلك نتيجة الانخفاض في أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية لتسجل نحو 61.1 دولار/برميل.

2- في سنة 2010 ارتفعت أسعار النفط وارتفعت معها عائدات النفط مما أدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 2070 مليار دولار بمعدل النمو بلغ 4,6%.

3- سجلت سنة 2011 معدلات نمو عالية في ظل ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 107.9 دولار/برميل, وارتفعت معه قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 2387 مليار دولار بمعدل نمو 4,6%.

4- خلال سنة 2012 عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة إذ بلغت 109.5 دولار/برميل إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت 5,2% بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 2653 مليار دولار.

ثالثا. تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2013-2015): عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم 20: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة (2015-2015).

السنوات	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3,4	2,8	2,8
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار برميل)	105.9	96.3	49.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014 – 2016.

توضح معطيات الجدول مايلي:[1]

1- في سنة 2013 تراجعت معدلات النمو المسجلة سابقا نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية 2715 مليار دولار أي بمعدل نمو بلغ 3,4%.

2- في سنة 2014 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية إلى 2,8% ووصلت قيمته إلى 2727 مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، ص 34.

3- في سنة 2015 بلغ الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الجارية 2429 مليار دولار أي بنسبة تراجع بلغت 10,9% نتيجة تراجع نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية ما يعكس تراجع الأسعار العالمية للنفط إلى 94.5 دولار/برميل.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.

نحاول من خلال هذا المبحث إلى معرفة تطور الإيرادات العامة وعناصرها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 وذلك تحت تأثير تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الدول العربية النفطية في الفترة (2005 – 2015).

عرفت الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 العديد من التطورات.

الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2005-2008).

عرفت التطورات الطارئة على الإيرادات العامة خلال الفترة (2005-2008) الوضعية التالية:

الجدول رقم 21: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
إجمالي الإيرادات (مليار دولار).	395.1	486.3	519.6	815.3
نسبة تطور إجمالي الإيرادات العامة (%).	34.8	23.08	6.8	56.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة وبصورة كبيرة ليبلغ نحو 395.1 مليار دولار في نهاية العام 2005, وبنسبة تطور بلغت 34.8%.

2- ارتفاع الإيرادات العامة بنحو 23.08% خلال عام 2006 لتبلغ 486.3 مليار دولار.

3- ارتفاع الإيرادات العامة لتبلغ نحو 519.6 مليار دولار نهاية عام 2007 بنسبة تطور نحو 6.8%.

4- ارتفع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية إلى نحو 815.3 مليار دولار في عام 2008, بمعدل تطور بلغ 56.9% متجاوزا المعدل المسجل في العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2009-2012).

عرفت تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2012) المسار التالي:

الجدول رقم 22: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإيرادات (مليار دولار)	589.7	708.4	889.3	1068
نسبة تطور إجمالي الإيرادات العامة (%)	-27.6	20.1	25.5	20.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية إلى نحو 589.7 مليار دولار في عام 2009, ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008, وقد بلغت نسبة هذا التراجع نحو (27.6-)%.

2- نما إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية إلى نحو 708.4 مليار دولار سنة 2010, أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 20.1% ويرجع السبب الرئيسي الارتفاع نسبة التطور إلى نمو الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

3- بلغ إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية حوالي 889.3 مليار دولار في عام 2011 أي بنسبة تطور 25.5%.

4- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بنحو 20.09% ليصل إلى 1068 مليار دولار عام 2012 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتسجيله أعلى مستوى له في فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2013- 2015):

شهدت هذه المرحلة تطور الإيرادات العامة على النحو التالي:

الجدول رقم 23: تطور الإيرادات العامة الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات (مليار دولار)	1010.4	935.8	640.2
نسبة تطور إجمالي الإيرادات العامة (%)	-5.3	-7.3	-31.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014 – 2015.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- تسجيل إجمالي الإيرادات العامة لانخفاض بنسبة بلغت نحو (5.3-)% عام 2013 ليصل إلى 1010.4 مليار دولار وذلك نتيجة بداية تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.

2- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية بنحو (7.3-)% ليصل إلى حوالي 935.8 مليار دولار في عام 2014.

3- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (31.5-)% ليصل إلى 640.2 مليار دولار في عام 2015 نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية.

والشكل الموالي يوضح تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2005 – 2015 :

الشكل رقم 06: تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الدول العربية النفطية (2005 – 2015) (الوحدة: مليار/دولار)

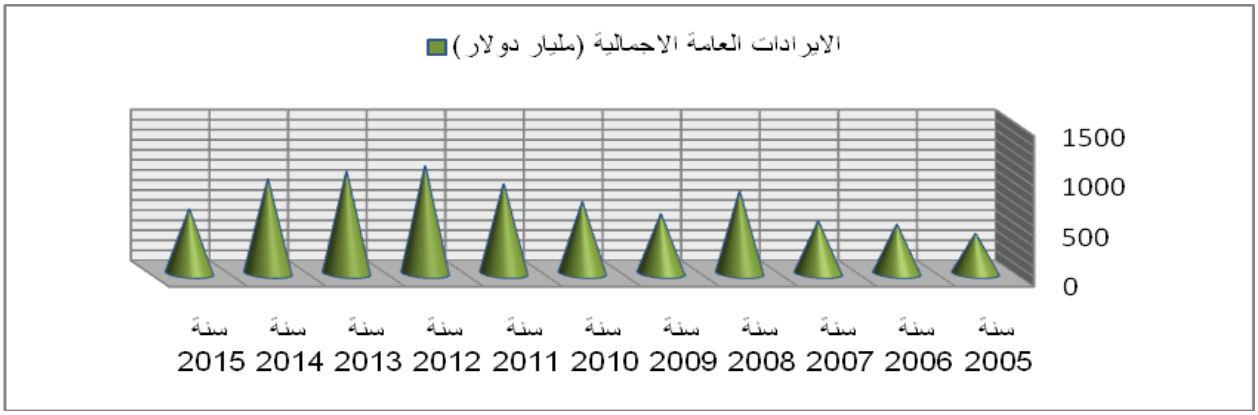

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005- 2016.

يوضح الشكل أعلاه التطورات التي مست الإيرادات العامة من ارتفاع أو انخفاض طيلة فترة الدراسة, حيث تراجعت نسب التطور في كل من سنتي 2009 و 2015 لتسجل نسب متدنية جدا وذلك يرجع لعدة أسباب لعل أهمها لأزمة المالية وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: التطور السنوي لعناصر الإيرادات العامة في الدول العربية

النفطية في الفترة (2005 – 2015).

إن التطورات التي عرفتها الايرادات العامة للدول العربية النفطية المذكورة سابقا مست البنود المختلفة المشكلة لعناصر هذه الإيرادات:

الفرع الأول: تطور الإيرادات النفطية.

عرفت تطورات الإيرادات النفطية خلال الفترة (2005–2015) الوضعية التالية:

أولا. تطور الإيرادات النفطية للدول العربية في الفترة (2005–2008): تمثلت في الآتي:

الجدول رقم 24: تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2005–2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	281.5	358.6	369.7	614.7
نسبة تطور الإيرادات النفطية (%)	45.8	27.3	3.09	66.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تظهر بيانات الجدول ما يلي:

1- ارتفاع الإيرادات النفطية في الدول العربية مجتمعة لتبلغ نحو 281.5 مليار دولار بنهاية عام 2005 بنسبة تطور بلغت نحو 45.8% نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

2- بلغت هذه الايرادات 358.6 مليار دولار بنهاية عام 2006 مسجلة نسبة تطور بلغت 27.3%.

3- ارتفعت عام 2007 ليبلغ حجمها نحو 369.7 مليار دولار بنسبة تطور 3.09%.

4- شهد عام 2008 تطور كبيرا في الإيرادات وصل إلى نحو 66.2% حيث بلغت 614.7 مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق.

ثانيا. تطور الإيرادات النفطية للدول العربية في الفترة (2009 – 2012): عرفت هذه الفترة الآتي:

الجدول رقم 25: تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2009–2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	360.2	502.6	653.8	829
نسبة تطور الإيرادات النفطية (%)	-41.4	39.5	30.08	26.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- تسجيل انخفاض كبير في الإيرادات النفطية سنة 2009 بنسبة تراجع بلغت (41.4-)% لتبلغ حصيلتها نحو 360.2 مليار دولار نتيجة تراجع أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية.

2- ارتفاع الايرادات بداية من عام 2010 في الدول العربية مجتمعة ليبلغ حجمها نحو 502.6 مليار دولار وبنسبة تطور بلغت 39.5%.

3- ارتفاع الايرادات بنهاية عام 2011 ليبلغ حجمها نحو 653.8 مليار دولار ونسبة تطور قدرها 30.08%.

4- تواصل ارتفاع الايرادات ليبلغ حجمها 829 مليار دولار بنسبة 26.7% بنهاية عام 2012 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثالثا. تطور الإيرادات النفطية للدول العربية في الفترة (2013- 2015): تمثلت هذه التطورات في الآتي:

الجدول رقم 26: تطور الإيرادات النفطية في الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	724.4	659.1	342.9
نسبة تطور الإيرادات النفطية (%)	-12.6	-9.01	-47.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014 – 2016.

تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض المستمر خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

1- تراجع الإيرادات النفطية بنسبة (12.6-)% لتبلغ حصيلتها نحو 724.4 مليار دولار بنهاية عام 2013 حيث كانت بداية الانخفاض لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- انخفاض الايرادات النفطية بنحو (9.01-)% لتبلغ نحو 659.1 مليار دولار وذلك بنهاية عام 2014.

3- استمرار انخفاض الإيرادات النفطية ليبلغ حجمها نحو 342.9 مليار دولار وبنسبة (47.9-)% بنهاية عام 2015 وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات النفطية طيلة الفترة 2005 – 2015:

الشكل رقم07: تطور الإيرادات النفطية في الدول العربية النفطية في الفترة 2005-2015(الوحدة: مليار/دولار)

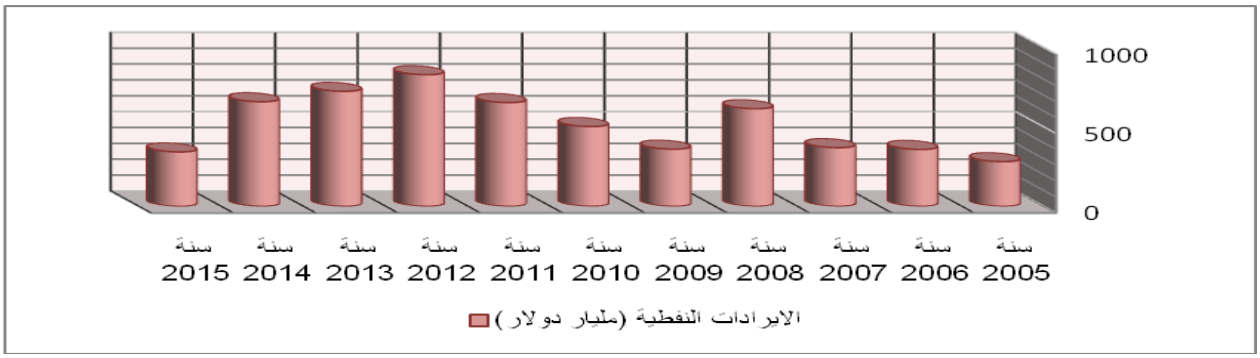

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006-2016.

يوضح الشكل التطورات التي مست الإيرادات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015, والتي عرفت ثلاث مراحل مختلفة، وقد سجلت سنتي 2009 و2015 أقل نسبة لها.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات الضريبية.

عرفت الإيرادات الضريبية للدول العربية خلال الفترة (2005-2015) التطورات التالية:

أولا. تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2005 – 2008): عرفت هذا التطور المسار الآتي:

الجدول رقم 27: تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	75.3	88.9	101.2	129.8
نسبة تطور الإيرادات الضريبية (%)	7.8	18.06	13.8	28.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تبرز بيانات الجدول مايلي:

1- ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية في عام 2005 بـ 7.8**%** لتبلغ 75.3 مليار دولار.

2- تواصل الارتفاع في الحصيلة خلال عام 2006 بـ 18.06% لتبلغ 88.9 مليار دولار.

3- تسجيلها خلال العام 2007 لمعدل تطور بنحو 13.8% ولتبلغ حصيلتها نحو 101.2.

4- تزايد الحصيلة خلال العام 2008 بنحو 28.2% نتيجة زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي والتحصيل الضريبي حيث بلغت نحو 129.8 مليار دولار.

ثانيا. تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2009 – 2012): تمثلت هذه التطورات في الآتي:

الجدول رقم 28: تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	128.2	141.7	142.2	165.1
نسبة تطور الإيرادات الضريبية (%)	-1.23	10.5	0.3	16.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-ارتفاع الحصيلة في عام 2009 بـ (1.23-)% لتبلغ نحو 128.2 مليار دولار.

2- ارتفاع الايرادات بنسبة 10.5% لتبلغ حصيلتها نحو 141.7 مليار دولار عام 2010.

3- تواصل ارتفاع الايرادات بنحو 0.3% لتبلغ نحو 142.2 مليار دولار عام 2011.

4- تزايد الايرادات بنحو 16.1% لتبلغ نحو 165.1 مليار دولار عام 2012.

ثالثا. تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2013 – 2015): أخذت التطورات المسار التالي:

الجدول رقم 29: تطور الإيرادات الضريبية في الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	173.3	169.9	164
نسبة تطور الإيرادات الضريبية (%)	4.9	-1.9	-3.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – 2016.

يتضح من خلال معطيات الجدول:

1- تسجيل ارتفاع طفيف بنسبة 4.9% في الايرادات لتبلغ نحو 173.3 مليار دولار عام 2013.

2- تراجع الايرادات بنحو(1.9-)% لتبلغ عام 2014 نحو 169.9 مليار دولار.

3- استمرار انخفاض الايرادات بنسبة (3.4-)% لتبلغ 164 مليار دولار بنهاية العام 2015, والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات الضريبية للدول العربية النفطية خلال الفترة 2005-2015 :

الشكل رقم 08: تطور الإيرادات الضريبية في الدول العربية النفطية 2005 – 2015 (الوحدة: مليار دولار).

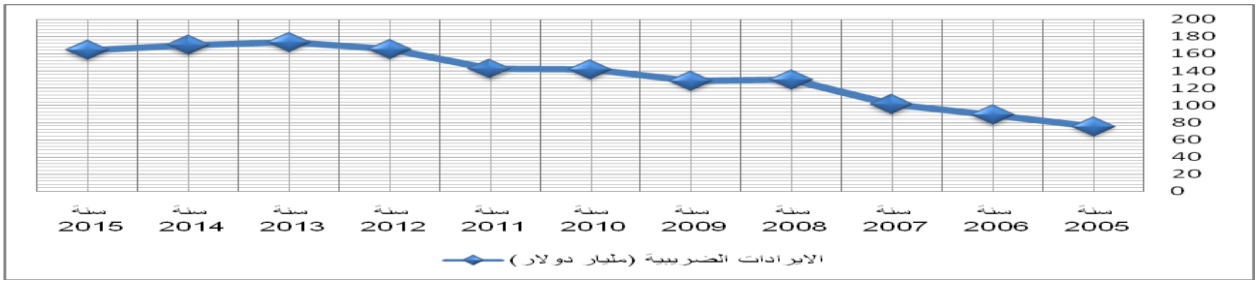

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006-2016.

يوضح الشكل البياني التطور الحاصل في الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة, حيث سجلت سنة 2008 ارتفاع في نسبتها بلغت في مجملها 28.2% وهي أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة, أما بالنسبة لسنة 2015 فقد سجلت انخفاض في نسبتها بـ(3.4-)% وهي أضعف نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، ويعود هذا التغير في الايرادات للتقلب في أسعار النفط.

الفرع الثالث: تطور الإيرادات غير الضريبية.

تجسدت التطورات في الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة (2005-2015) في التالي:

أولا. تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2005 – 2008): عرفت تطورات هذه الإيرادات مسار التالي:

الجدول رقم 30: تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	29.3	28.1	33.3	42.8
نسبة تطور الإيرادات غير الضريبية (%)	34.3	-4.09	18.5	28.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- تطور الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ في الدول العربية مجتمعة بنحو 34.3% لتبلغ حصيلتها 29.3 مليار دولار خلال عام 2005.

2- تسجيل انخفاض في الحصيلة بـ (4.09-)% لتبلغ 28.1 مليار دولار في عام 2006.

3- تطورت الإيرادات بمستوى قياسي بنحو 18.5% لتبلغ حصيلتها 33.3 مليار دولار عام 2007 وكان هذا التطور مصاحب لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4- سجل ارتفاع في الإيرادات بنسبة 28.5% لتبلغ نحو 42.8 مليار دولار عام 2008.

ثانيا. تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2009 – 2012): تمثلت هذه التطورات في الأتي:

الجدول رقم 31: تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2009–2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	61.9	31.4	58.5	36.9
نسبة تطور الإيرادات غير الضريبية (%)	44.6	-49.2	86.3	-36.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تظهر بيانات الجدول مايلي:

1-عودة الإيرادات إلى الارتفاع محققة تطورا بـ 44.6% لتبلغ 61.9 مليار دولار عام 2009 وذلك لتعويض النقص في الإيرادات النفطية.

2- انخفاض الحصيلة من جديد بنحو (49.2-)% لتبلغ 31.4 مليار دولار عام 2010.

3- ارتفاع الايرادات بنحو 86.3% لتبلغ حصيلتها 58.5 مليار دولار بنهاية العام 2011.

4- تراجع الايرادات بنحو (36.9-)% لتبلغ 36.9 مليار دولار بنهاية العام 2012.

ثالثا. تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2013 – 2015): شهدت هذه الفترة التطورات التالية:

الجدول رقم 32: تطور الإيرادات غير الضريبية في الفترة (2013–2015).

السنوات	2013	2014	2015
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	56.3	61.2	54.2
نسبة تطور الإيرادات غير الضريبية (%)	52.5	8.7	-11.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014 – 2016.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- ارتفاع الايرادات بنحو 52.5% لتبلغ قيمتها نحو 56.3 مليار دولار عام 2013.

2- تواصل ارتفاعها بنحو 8.7% لتبلغ 61.2 مليار دولار في عام 2014.

3- تراجع الايرادات بنحو (11.4-)% لتبلغ حصيلتها 54.2 مليار دولار عام 2015.

والسبب الرئيسي وراء هذه التقلبات في الإيرادات غير الضريبية هو التقلبات الشديدة في أسعار النفط العالمية إضافة إلى عدة أسباب كالأزمة المالية العالمية... الخ.

والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة 2005 – 2015:

الشكل رقم 09: تطور الإيرادات غير الضريبية في الدول العربية النفطية 2005-2015 (الوحدة: مليار/ دولار).

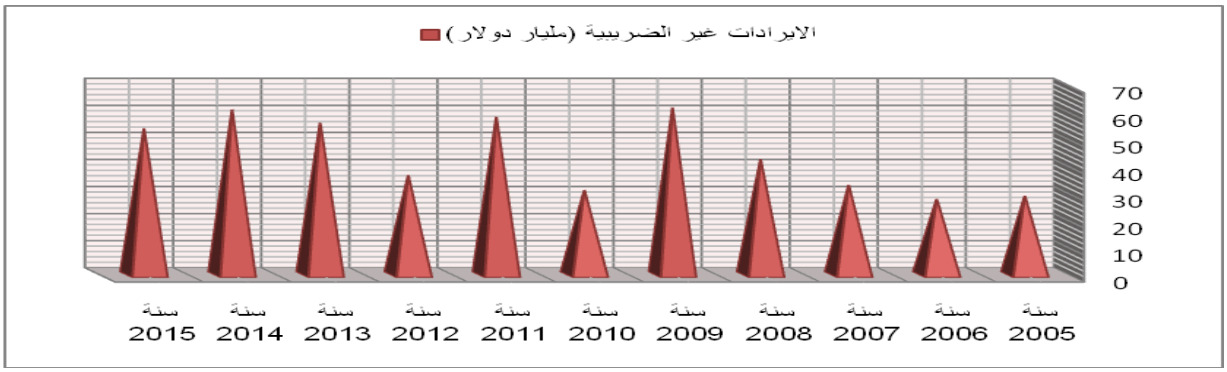

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006-2016 .

يوضح الشكل تقلبات الإيرادات غير الضريبية حيث سجل عام 2009 نسبة تطور بلغت نحو 44.6% بأكبر مبلغ قدر بـ 61.9 مليار دولار خلال الفترة 2005-2015.

الفرع الرابع: تطور إيرادات الدخل من الاستثمار.

عرفت تطورت ايرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة (2005-2015) الوضعية التالية:

أولا. تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الفترة (2005 – 2008): تمثلت في الأتي:

الجدول رقم 33: تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
إيرادات الدخل من الاستثمار (مليار دولار)	8.96	11.17	15.4	28
نسبة تطور إيرادات الدخل من الاستثمار (%)	8.4	24.6	37.8	81.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 – 2009.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- شهد عام 2005 ارتفاعا في الايرادات بنحو 8.4% لتبلغ نحو 8.96 مليار دولار.

2- سجل عام 2006 ارتفاعا ايضا بنحو 24.6% ليبلغ حجم الإيرادات 11.17 مليار دولار.

3- تسجيل عام 2007 لارتفاع بنحو 37.8% لتبلغ الحصيلة نحو 15.4 مليار دولار.

4- تواصل ارتفاع الإيرادات عام 2008 بنسبة 81.8% حيث بلغت 28 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق والتي بدورها رفعت من حجم إيرادات الدول العربية.

ثانيا. تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الفترة (2009 – 2012): شهدت هذه الفترة التطورات التالية:

الجدول رقم 34: تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2009–2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
إيرادات الدخل من الاستثمار (مليار دولار)	39.4	32.8	34.9	36.9
نسبة تطور إيرادات الدخل من الاستثمار (%)	40.7	-16.7	6.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- شهد عام 2009 ارتفاعا في الايرادات بنسبة 40.7% لتبلغ نحو 39.4 مليار دولار.

2- سجل عام 2010 تراجعا في الايرادات بنحو (16.7-)% لتبلغ نحو 32.8 مليار دولار جراء تبعات الأزمة المالية العالمية.

3- ارتفعت الايرادات من جديد بنسبة 6.4% لتبلغ نحو 34.9 مليار دولار خلال عام 2011.

4- عرفت الايرادات تطورا بنحو 5.7% لتبلغ حوالي 36.9 مليار دولار بنهاية عام 2012 حيث تم تسجيل ارتفاعا في أسعار النفط الخام خلال هذا العام.

ثالثا. تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الفترة (2013 – 2015): تميزت تطورات ايرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية خلال هذه الفترة بالكيفية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 35: تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية في الفترة (2013–2015).

السنوات	2013	2014	2015
إيرادات الدخل من الاستثمار (مليار دولار)	56.4	45.6	79.2
نسبة تطور إيرادات الدخل من الاستثمار (%)	52.8	-19.1	73.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – 2016.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-سجلت الإيرادات عام 2013 ارتفاعا في حصيلتها52.8% لتبلغ نحو 56.4 مليار دولار.

2- شهدت الإيرادات تراجعا بـ (19.1-)% لتبلغ حوالي 45.6 مليار دولار بنهاية 2014.

3- تسجيل ارتفاع في الايرادات عام 2015 بنحو 73.6% لتبلغ نحو 79.2 مليار دولار وذلك رغم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

والشكل الموالي يوضح إيرادات الدخل من الاستثمار خلال الفترة 2005 – 2015:

الشكل رقم 10: تطور إيرادات الدخل من الاستثمار في الدول العربية النفطية 2005–2015 (الوحدة: مليار/دولار)

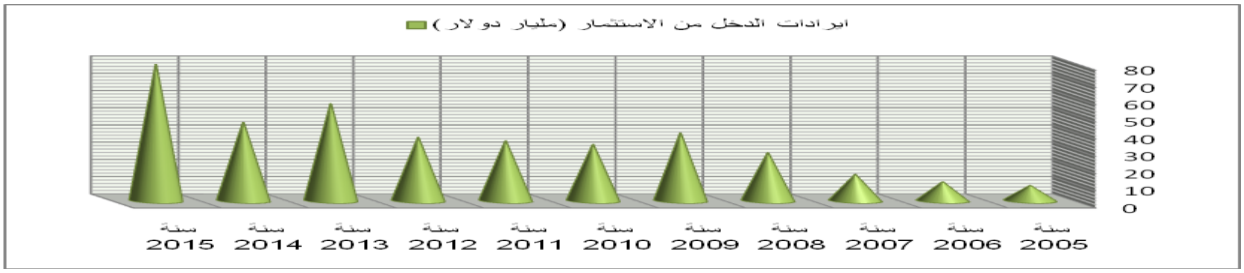

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006-2016 .

يوضح الشكل التطورات التي طرأت على الدخل من الاستثمار من ارتفاع وانخفاض خلال الفترة 2005 إلى غاية 2015, حيث سجل أعلى مستوياته خلال عامي 2013 و 2015 بنسب تطور متفاوتة قدرت ب 52.8% و73.6% على التوالي وذلك رغم تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على دور الموازنات العامة للدول العربية النفطية في تمويل الإنفاق العام وتطور المديونية.

إن تأثير تقلبات أسعار النفط من حيث الارتفاع والانخفاض على إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط ينعكس على النفقات والدين العام الإجمالي بشقيه الداخلي والخارجي وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة.

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات في الفترة 2005-2015 في مايلي:

أولا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة في الفترة (2005-2008): تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط خلال هذه الفترة وأثرت على الإنفاق العام في الأتي:

الجدول رقم 36: تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008

إجمالي الإنفاق العام (مليار دولار)	304.7	353	464	575
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	50.6	61.1	69.1	94.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- سجل الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط لسنة 2005 نحو 304.7 مليار دولار.

2- ارتفاع إجمالي الإنفاق العام لسنة 2006 ليسجل نحو 353 مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3- استمرار ارتفاع إجمالي الإنفاق العام لسنة 2007 نحو 464 مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بصورة تدريجية.

4- واصل إجمالي الإنفاق العام لسنة 2008 الارتفاع ليسجل نحو 575 مليار دولار حيث تصاعد مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام التي بلغت نحو 94.5 دولار للبرميل.

هذا النمو في إجمالي الإنفاق العام كان متلائما مع نمو الإيرادات النفطية.

ثانيا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة في الفترة (2009-2013): تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط وأثرت على الإنفاق العام في الأتي:

الجدول رقم 37: تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإنفاق العام (مليار دولار)	673	710	815	891.7
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	61.1	77.5	107.5	109.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- تسجيل الإنفاق العام لسنة 2009 ارتفاعا بنحو 673 مليار دولار غير أنه تراجع في نسبة نموه إلى 13.9% مقارنة بالسنة السابقة بعد تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي بلغت 61.1 دولار للبرميل.

2- عاود الإنفاق العام الارتفاع سنة 2010 ليسجل 710 مليار دولار عند سعر نفط 77.5 دولار/برميل.

3- شهد الإنفاق العام لسنة 2011 ارتفاعه ببلوغه نحو 815 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث سجلت نحو 107.5 دولار للبرميل.

4- شهد الإنفاق العام لسنة 2012 ارتفاعا بنحو 891.7 مليار دولار نتيجة وصول أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها مسجلة بذلك نحو 109.5 دولار للبرميل.

ثالثا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة في الفترة (2013-2015): تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط وأثرت على الإنفاق العام في الآتي:

الجدول رقم 38: تطور الإنفاق العام في الدول العربية النفطية في الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
إجمالي الإنفاق العام (مليار دولار)	950	912	903
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	105.9	96.3	49.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2014 – 2016.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-ارتفاع الإنفاق العام لسنة 2013 إلى 950 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة له.

2- تراجع حجم الإنفاق العام إلى 912 و 903 مليار دولار سنتي 2014 و2015 على التوالي، ويقف وراء هذا الانخفاض عوامل عديدة لعل أهمها تراجع أسعار النفط التي بلغت 49.5 دولار/برميل وهو أدنى مستوى له خلال عام 2015.

هذه التقلبات في أسعار النفط والإنفاق العام تدل على وجود علاقة طردية تجمع بين أسعار النفط والإنفاق العام في الدول العربية النفطية.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الدين العام الإجمالي

تجلى أثر تقلبات أسعار النفط على تطور المديونية في الفترة 2005-2015 في مايلي:

أولا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الدين العام الإجمالي في الفترة (2005-2008):

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط وأثرت على الدين العام في الأتي:

الجدول رقم 39: تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
الدين العام الإجمالي (مليار دولار)	282	259.4	174.5	200
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	50.6	61.1	69.1	94.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2006 – 2009.

تظهر بيانات الجدول مايلي:

1- سجلت المديونية مستويات مرتفعة في عدد من الدول العربية إلا أن رصيد الدين العام لسنة 2005 سجل انخفاضا مقارنة بالعام السابق ليصل إلى حوالي 282 مليار دولار.

2- انخفض رصيد الدين العام لسنة 2006 إلى حوالي 259.4 مليار دولار.

3- شهد الدين العام لسنة 2007 انخفاضا شديدا حيث بلغ نحو 174.5 مليار دولار، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث سجلت نحو 69.1 دولار/برميل.

4- عرفت سنة 2008 تسجيل مديونية مبلغ 200 مليار دولار و هي بداية الارتفاع المتواصل للمديونية في السنوات اللاحقة.

ثانيا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الدين العام الإجمالي في الفترة (2009-2012):

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط وأثرت على الدين العام في الأتي:

الجدول رقم 40: تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
الدين العام الإجمالي (مليار دولار)	281.4	447	464	516.8
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	61.1	77.5	107.5	109.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2010 – 2013.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-ارتفاع الدين العام لسنة 2009 إلى 281.4 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء الأزمة المالية.

2- شهد الدين العام لسنة 2010 ارتفاعا أيضا ليبلغ نحو 447 مليار دولار.

3- تزايد الدين العام من جديد في سنة 2011 ليبلغ نحو 464 مليار دولار.

4- تواصل ارتفاع الدين العام حيث سجل سنة 2012 مبلغ 516.8 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا.

ثالثا. أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الدين العام الإجمالي في الفترة (2013-2015):

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط وأثرت على الدين العام في الأتي:

الجدول رقم 41: تطور الدين العام الإجمالي في الدول العربية النفطية في الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
الدين العام الإجمالي (مليار دولار)	589.5	620.5	636
تطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك (دولار/برميل)	105.9	96.3	49.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – 2016.

تشير بيانات الجدول إلى تواصل ارتفاع الدين العام خلال السنوات الثلاث:

1- فقد شهد الدين العام لسنة 2013 ارتفاعا ليبلغ نحو 589.5 مليار دولار مقارنة بأسعار النفط التي كانت نقطة بداية انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية.

2- كما شهد الدين العام لسنتي 2014 و 2015 ارتفاعا كبيرا حيث سجلتا على التوالي 620.5 و 636 مليار دولار نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

المبحث الثالث: أثر تطور أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر.

إن لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على إيرادات الجزائر سواء بالإيجاب في حالة الارتفاع أو التراجع عند الانخفاض.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

مرت تطورات سعر النفط الجزائري خلال الفترة (2015 - 2005) بالعديد من المراحل.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة (2005-2008): عرفت هذه المرحلة المسار التالي:

الجدول رقم 42: تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	65.1	66.1	74.7	98.9
نسبة تطور أسعار النفط الجزائري (%)	70	1.5	13	32.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2005-2008.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- سجل سعر النفط الخام لسنة 2005 مبلغ 65.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها 70%.

2- ارتفع سعر النفط الخام سنة 2006 إلى 66.1 دولار للبرميل بنسبة تطور 1.5%.

3- ارتفع سعر النفط الخام لسنة 2007 ليسجل 74.7 دولار للبرميل بنسبة تطور 13%.

4- واصل السعر ارتفاعه ليسجل مبلغ 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 بنسبة 32.4% وذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب عليه إضافة إلى الموقع الجيد للجزائر الذي يعطيها أفضلية بسبب قربها من الأسواق الأوروبية بالمقارنة مع دول الخليج.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة(2009-2012): تميزت المرحلة بالآتي:

الجدول رقم 43: تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009-2012).

السنوات	2009	2010	2011	2012
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	62.1	80.4	112.9	111.7
نسبة تطور أسعار النفط الجزائري (%)	-37.2	29.4	40.4	-1.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي 2009-2012.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- انخفاض سعر النفط لسنة 2009 إلى62.1 دولار للبرميل وبنسبة (37.2-)% وذلك جراء الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على الأسعار في الأسواق العالمية.

2- ارتفاع سعر النفط لسنة 2010 بنسبة تطور 29.4% ليسجل 80.4 دولار للبرميل.

3- تواصل ارتفاع سعر النفط سنة 2011 بنسبة تطور بلغت نحو 40.4% ليسجل 112.9 دولار للبرميل خلال العام مسجلا بذلك أعلى سعر له منذ 2005.

4- بداية تراجع سعر النفط سنة 2012 إلى 111.7 دولار للبرميل بنسبة (1.1-)%.

الفرع الثالث: تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة (2013-2015): عرفت الأسعار في هذه المرحلة التطورات التالية:

الجدول رقم 44: تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2013-2015).

السنوات	2013	2014	2015
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	109.4	99.6	52.8
نسبة تطور أسعار النفط الجزائري (%)	-2.05	-9	-47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي لسنوات 2013 - 2015.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-انخفاض السعر سنة 2013 بنسبة (2.05-)% حيث بلغ 109.4 دولار/برميل.

2- سجل السعر لسنة 2014 انخفاضا في نسبته بـ (9-)% ليصل إلى 99.6 دولار للبرميل.

3- تسجيل انخفاض حاد في السعر بنسبة (47-)% خلال السنة 2015 مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية ليسجل نحو 52.8 دولار للبرميل.

والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2005-2015:

الشكل رقم 11: تطور أسعار النفط الجزائري للفترة 2005 – 2015 (الوحدة: دولار/ برميل).

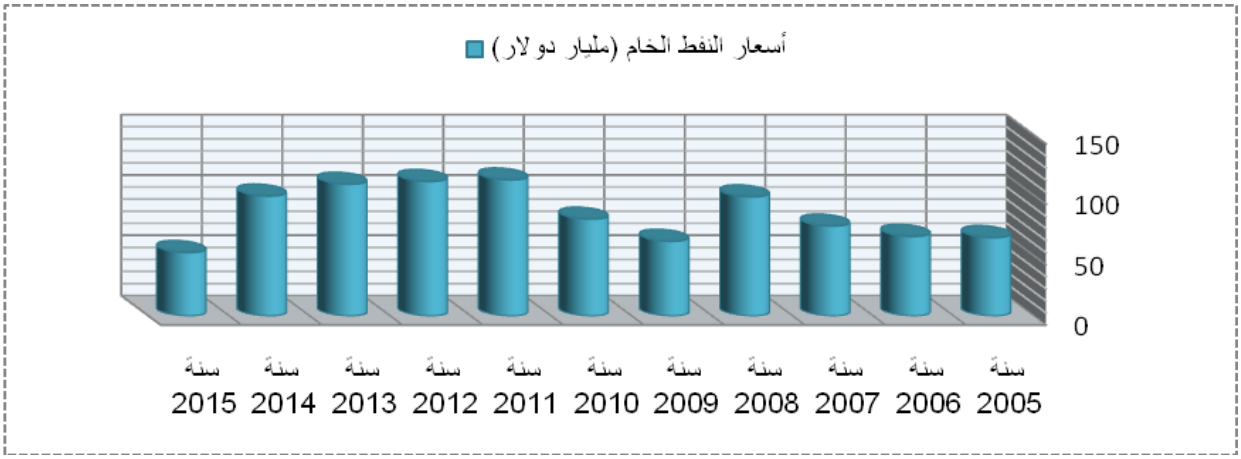

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي 2005 – 2015.

يبين الشكل أعلاه تقلبات أسعار النفط الجزائري في السوق النفطية خلال الفترة محل الدراسة حيث سجلت الأسعار ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 لتشهد تراجعا سنة 2009 وذلك جراء الأزمة المالية غير أن السعر قد وصل إلى أعلى مستوياته خلال السنوات 2011 و 2012 ليعاود الانخفاض إلى أقل مستوى له سنة 2015 وذلك نتيجة انخفاض الطلب عليه في الأسواق العالمية إضافة إلى ظهور الغاز الصخري الذي يعتبر طاقة جديدة منافسة وبديلة للنفط.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

تميز تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر خلال الفترة 2005-2015 بالتالي:

الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة للجزائر في الفترة(2005-2008): تميزت هذه الفترة بالتالي:

الجدول رقم 45: تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2005-2008).

الإيرادات / السنوات	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة الإجمالية (مليار / دينار)	3076.9	3639.5	3687.7	5190.4

عناصر الإيرادات	الإيرادات المحروقات	2352.7	2799	2796.8	4088.6
	الإيرادات الجبائية	640.4	720.8	766.8	965.2
	الإيرادات غير الجبائية	83.8	119.7	124.1	136.6
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)		65.1	66.1	74.7	98.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - rapport annuel de la banque d'algérie 2008, 2010, 2011 -

تبرز معطيات الجدول ما يلي:

1-سجل إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2005 ارتفاعا مقارنة بالعام السابق حيث بلغت 3076.9 مليار دينار مع أخذ الإيرادات النفطية النصيب الأكبر منها بمبلغ 2352.7 مليار دينار تليها الإيرادات الضريبية بـ 640 والإيرادات غير الضريبية بـ 83.8 مليار دينار.

2- ارتفع إجمالي الإيرادات لسنة 2006 إلى 3639.5 مليار دينار ومس هذا الارتفاع كافة عناصر الإيرادات العامة.

3- بلغ إجمالي الإيرادات لسنة 2007 مبلغ 3687.7 مليار دينار مع تراجع طفيف في لإيرادات النفطية مسجلة 2796.8 مليار دينار مقابل ارتفاع في الإيرادات الضريبية والغير ضريبية بمبلغ 766.8 و 124.1 مليار دينار على التوالي.

4- شهدت الإيرادات العامة لسنة 2008 ارتفاع كبير حيث بلغت نحو 5190.4 مليار دينار رافقه ارتفاع في عناصرها وذلك كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة للجزائر في الفترة (2009-2012): تميزت هذه المرحلة بالآتي:

الجدول رقم 46: تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2009-2012).

الإيرادات / السنوات		2009	2010	2011	2012
الإيرادات العامة الإجمالية (مليار / دينار)		3676	4392.8	5790.1	6339.3
عناصر الإيرادات	الإيرادات المحروقات	2412.7	2905	3979.7	4184.3
	الإيرادات الجبائية	1146.6	1298	1527.1	1908.6
	الإيرادات غير الجبائية	116.7	189.8	283.3	246.4
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)		62.1	80.4	112.9	111.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على rapport annuel de la banque d'algérie 2012, 2013

تبرز معطيات الجدول ما يلي:

1- سجلت الإيرادات العامة لسنة 2009 انخفاضا إلى نحو 3676 مليار دينار نتج عنه تراجعا في كافة عناصرها عدا الإيرادات الضريبية التي سجلت نحو 1146.7 مليار دينار وذلك لتعويض الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية, وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تراجعت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- عرفت الإيرادات العامة وعناصرها سنة 2010 بعض التحسن بعد الانخفاض الكبير الذي سجل في العام السابق حيث سجلت مبلغ 4392.8 مليار دينار.

3- سجلت الإيرادات العامة لسنة 2011 ارتفاع نحو 5790.1 مليار دينار وقد مس الارتفاع كافة عناصرها.

4- تواصل ارتفاع الإيرادات العامة سنة 2012 ليبلغ 6339.3 مليار دينار نتيجة ارتفاع كافة عناصرها عدا الإيرادات غير الضريبية التي سجلت انخفاضا في حصيلتها, ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الإيرادات إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق.

الفرع الثالث: تطور الإيرادات العامة للجزائر في الفترة (2013-2015): عرفت هذه المرحلة التطورات التالية:

الجدول رقم 47: تطور الإيرادات العامة وعناصرها في الجزائر للفترة (2013-2015).

الإيرادات / السنوات		2013	2014	2015
الإيرادات العامة الإجمالية (مليار / دينار)		5957.5	5738.3	5103.1
عناصر الإيرادات	الإيرادات المحروقات	3678.1	3388.4	2373.5
	الإيرادات الجبائية	2031	2091.4	2354.7
	الإيرادات غير الجبائية	248.4	258.5	374.9
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)		109.4	99.6	52.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر: rapport annuel de la banque d'algérie 2014, 2015 -

تبرز معطيات الجدول ما يلي:

1- شهدت سنة 2013 انخفاضا في الإيرادات حيث سجلت 5957.5 مليار دينار غير أن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية سجلتا ارتفاعا عوض النقص في الإيرادات النفطية.

2- سجلت الإيرادات العامة لسنتي 2014 و 2015 انخفاضا بسبب تراجع الإيرادات النفطية جراء انخفاض سعر النفط الخام في الأسواق العالمية إلى اقل مستوياته.

والشكل الموالي يوضح تطور بنية الإيرادات العامة للجزائر في الفترة 2005-2015:

الشكل رقم 12: تطور عناصر الإيرادات العامة للجزائر 2005-2015 (الوحدة: مليار/ دينار).

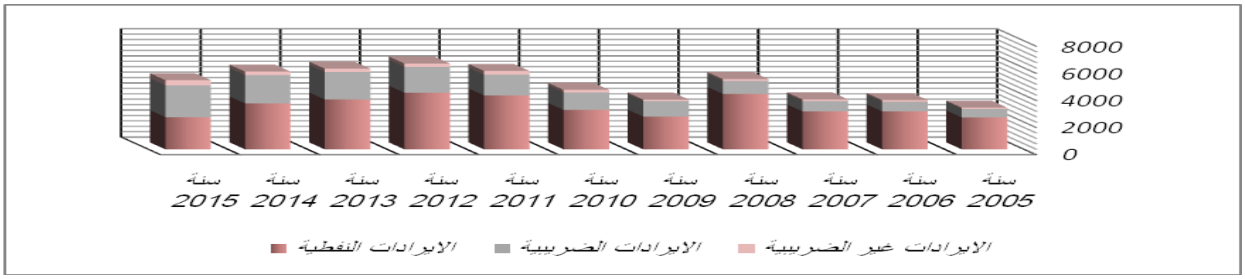

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على rapport annuel de la banque d'algérie 2008, 2010, 2011, 2012, 2013, 2015

يبين الشكل تطور عناصر الإيرادات العامة حيث سجلت تقلبات متباينة خلال السنوات محل الدراسة انطلاقا من سنة 2005 وصولا إلى سنة 2015.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى:

- ✓ شهدت أسعار النفط الخام خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 عدة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض.
- ✓ لتقلبات أسعار النفط انعكاسات كبيرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.
- ✓ إن لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على إيرادات الدول العربية النفطية والتي بدورها تؤثر على الإنفاق العام والمديونية بتلك الدول.
- ✓ للإيرادات النفطية علاقة طردية مع أسعار النفط حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت الإيرادات النفطية والعكس صحيح.
- ✓ تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية ظلا للتقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط هي نتيجة طبيعية لخصائص وتعقيدات السوق النفطية، ولهاته التقلبات أثرها الواضح على موازنات الدول العربية التي تشكل عائدات المحروقات أغلب إيراداتها سواء كان هذا التغير بالارتفاع أو الانخفاض, فبارتفاع الأسعار الأسعار في الأسواق العالمية يكون له التأثير الايجابي على الدول المصدرة للنفط من خلال ارتفاع إيراداتها، وبذلك تحقق فوائض مالية تحد من لجوئها للمديونية, غير أن التأثير يكون سلبي على الدول المستوردة للنفط من خلال ارتفاع فاتورة مستورداتها. أما في حالة انخفاض الأسعار فالعكس صحيح، الأمر الذي يفرض على الدول المصدرة خفض نفقاتها العامة من أجل مواجهة انخفاض إيراداتها, لكن الدول العربية المستوردة للنفط فقد تحقق بعض المكاسب على مستوى المالية العامة.

أولا. النتائج:

1. **نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال ما تم التطرق إليه سابقا تم التوصل إلى مايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي رأت أن هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية، فقد أكدت الدراسة هذه الفرضية لاسيما في الدول العربية النفطية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- بالنسبة للفرضية الثانية التي رأت أن هناك علاقة طردية بين تغيرات أسعار النفط والإيرادات العامة للدول العربية النفطية، فقد أكدت الدراسة هذه العلاقة ما يثبت صحة هذه الفرضية.

2. **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتأثر سعر البترول بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلا أن معدل النمو الاقتصادي يبقى العامل الرئيسي في أسواق النفط العالمية وذلك لوجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط والمنتجات بشكل ملفت على حجم الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.
- تشكل الإيرادات النفطية النصيب الأكبر من مصادر الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.

- يؤدي ارتفاع أسعار النفط دور كبير في زيادة الإيرادات العامة للدول العربية النفطية ومن ثم زيادة الإنفاق العام بها.
- تسجل المديونية العامة مستويات منخفضة في فترات ارتفاع أسعار النفط والإيرادات العامة، ومستويات مرتفعة في فترات انخفاض الأسعار والإيرادات. كاشفا بذلك العلاقة العكسية بين المديونية وأسعار النفط والإيرادات العامة.

ثانيا. الاقتراحات: بناءا على ما تقدم من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- ضرورة البحث عن مصادر بديلة لإيرادات موازنات الدول العربية النفطية بعيدا عن النفط المتميز بخاصية النفاذ.
- ضرورة الاستغلال العقلاني لعوائد الثروة البترولية في إقامة اقتصاديات عربية قائمة على التنويع.
- دعم الطاقة الضريبية الفعلية للدول من خلال مواجهة التهرب الضريبي وعقلنة الامتيازات الضريبية بالإضافة إلى تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وأجهزة التحصيل الضريبي.
- عقلنة الإنفاق العام بما يتماشى مع حجم الإيرادات العامة المتاحة للدولة تفاديا للوقوع في فخ المديونية.
- استغلال العوائد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة وليس نموا اقتصاديا فقط.

ثالثا. آفاق الدراسة: تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة في الدول العربية النفطية, غير أن الموضوع يحمل الكثير من التعقيدات وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تشكل منطلقا لبحوث مستقبلية.

- أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الدول العربية النفطية.
- أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية العامة في الجزائر.
- أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية المستدامة في الدول العربية النفطية.

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- حامد عبد المجيد دراز, مبادئ المالية العامة, الدار الجامعية, القسم الثاني, الإسكندرية, 1998.

2- حسين عبد الله, مستقبل النفط العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة1, بيروت, 2006.

3- زينب حسين عوض الله, مبادئ المالية العامة, الفتح للطباعة والنشر, الإسكندرية, 2004.

4- ضياء مجيد الموسوي, ثورة أسعار النفط, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2005.

5- عادل فليح العلي, المالية العامة والتشريع المالي الضريبي, الطبعة 1, دار حامد للنشر والتوزيع, الأردن, 2007.

6- فوزي عطوي, المالية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان, 2003.

7- محمد أحمد الدوري, مبادئ اقتصاد النفط, دار شموع للثقافة, الطبعة1, ليبيا, 2003.

8- محمد أحمد الدوري, محاضرات في الاقتصاد البترولي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1983

- **الرسائل والمذكرات:**

أ- مذكرات الماجستير:

9- بوجمعة قويدري قويشيح , انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, مذكرة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بوعلي , الشلف, 2009.

10- سمية موري, أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر, مذكرة ماجستير(غير منشورة), جامعة تلمسان , 2010.

11- عبد الحميد لخديمي, أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط, مذكرة ماجستير(غير منشورة), جامعة تلمسان, 2001.

12- مسعود ميهوب, دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010), مذكرة ماجستير, في العلوم التجارية, جامعة المسيلة, 2012.

13- نعيمة حمادي, تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008, مذكرة ماجستير (غير منشورة), جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, 2009.

ب- رسائل الدكتوراه:

14- نبيل بوفلح, دور الصناديق السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2011.

- **المجلات:**

15- صباح نعوش, إلى أين أسعار النفط, مجلة أخبار النفط والصناعة, الإمارات العربية المتحدة, أكتوبر, 2000.

16- ماجد إبراهيم عامر, تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك, مجلة النفط والتعاون العربي, العدد 156 المجلد الثاني والأربعون, 2016.

17- معهد الدراسات المصرفية, نشرة نوعية, الذهب الأسود, السلسة الخامسة, العدد 6 , جانفي 2013, الكويت.

- **التقارير:**

18- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.

19- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

20- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008.

21- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.

22- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

23- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

24- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012.

25- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013.

26- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

27- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

28- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

29- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون لسنة 2010.

30- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون لسنة 2011.

31- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون لسنة 2012.

32- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لسنة 2013.

33- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لسنة 2014.

34- منظمة الأوابك, تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون لسنة 2015.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

35- Annual Statistical Report 2016.
36- rapport annuel de la banque d'algérie 2008.
37- rapport annuel de la banque d'algérie 2010.
38- rapport annuel de la banque d'algérie 2011.
39- rapport annuel de la banque d'algérie 2012.
40- rapport annuel de la banque d'algérie 2013.
41- rapport annuel de la banque d'algérie 2015.

ثالثا. المراجع الإلكترونية:

الموسوعة الحرة 42-www.wikipdia.com

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 43-www.oapecorg.org

صندوق النقد العربي 44-www.amf.org.ae/ar/jointrep

بنك الجزائر 45-www.bank_of_algeria.dz/html/raport.htm

الملاحق

الملحق رقم 01:

تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية، 2004-2015
(دولار/برميل)

	سلة خامات أوبك	خام برنت	خام غرب تكساس
2004	36.1	38.3	41.5
2005	50.6	54.6	56.6
2006	61.1	65.2	66.1
2007	69.1	72.4	72.3
2008	94.5	96.9	99.7
2009	61.1	61.7	62.0
2010	77.5	79.6	79.5
2011	107.5	111.3	94.9
2012	109.5	111.6	94.2
2013	105.9	108.7	97.9
2014	96.3	99.0	93.2
2015	49.5	52.4	48.7

المصدر : منظمة أوبك، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

الملحق رقم 02:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية
2005-2004

	مصادر الإيرادات			هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	(مليار دولار)		نسبة النمو %				
	2004	2005 *		2004	2005 *	2004	2005 *
إجمالي الإيرادات العامة	**293.10**	**395.15**	**34.8**	**99.3**	**99.6**	**34.3**	**38.2**
الإيرادات النفطية	193.09	281.53	45.8	65.4	71.0	22.6	27.2
الإيرادات الضريبية	69.90	75.32	7.8	23.7	19.0	8.2	7.3
الإيرادات غير الضريبية	21.84	29.33	34.3	7.4	7.4	2.6	2.8
الدخل من الاستثمار	8.27	8.96	8.4	2.8	2.3	1.0	0.9
المنح	**2.01**	**1.54**	**23.2-**	**0.7**	**0.4**	**0.2**	**0.1**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**295.11**	**396.69**	**34.4**	**100.0**	**100.0**	**34.6**	**38.3**

* ميزانيات وتقديرات أولية.

الملحق رقم 03:
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2005 و2006

	مصادر الإيرادات (مليار دولار)		نسبة النمو %	هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2005	* 2006		2005	* 2006	2005	* 2006
إجمالي الإيرادات العامة	**392.78**	**486.38**	**23.8**	**99.6**	**99.6**	**37.1**	**39.4**
الإيرادات النفطية	282.33	358.65	27.0	71.6	73.5	26.7	29.1
الإيرادات الضريبية	75.91	88.44	16.5	19.2	18.1	7.2	7.2
الإيرادات غير الضريبية	25.22	28.11	11.5	6.4	5.7	2.4	2.3
الدخل من الاستثمار	9.31	11.17	20.0	2.4	2.3	0.9	0.9
المنح	**1.57**	**1.84**	**17.0**	**0.4**	**0.4**	**0.1**	**0.1**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**394.35**	**488.22**	**23.8**	**100.0**	**100.0**	**37.3**	**39.6**

* ميزانيات وبيانات أولية.

الملحق رقم 04:
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2006 و2007 *

	مصادر الإيرادات (مليار دولار)		نسبة النمو %	هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2006	* 2007		2006	* 2007	2006	* 2007
إجمالي الإيرادات العامة	**492.6**	**519.6**	**5.5**	**99.5**	**99.6**	**39.7**	**37.1**
الإيرادات النفطية	363.5	369.7	1.7	73.4	70.9	29.3	26.4
الإيرادات الضريبية	88.9	101.2	13.8	17.9	19.4	7.2	7.2
الإيرادات غير الضريبية	28.0	33.3	18.9	5.7	6.4	2.3	2.4
الدخل من الاستثمار	12.2	15.4	26.1	2.5	2.9	1.0	1.1
المنح	**2.7**	**1.8**	**-32.7**	**0.5**	**0.4**	**0.2**	**0.1**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**495.3**	**521.4**	**5.3**	**100.0**	**100.0**	**40.0**	**37.2**

* ميزانيات وبيانات أولية.

الملحق رقم 05:
الإيرادات العامة في الدول العربية
عامي 2007 و2008

	مصادر الإيرادات (مليار دولار أمريكي)		معدل النمو %	هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2007	* 2008		2007	* 2008	2007	* 2008
إجمالي الإيرادات العامة	**576.6**	**815.3**	**41.4**	**99.7**	**99.7**	**38.3**	**42.9**
الإيرادات النفطية	416.5	614.7	47.6	72.0	75.2	27.6	32.3
الإيرادات الضريبية	104.3	129.8	24.4	18.0	15.9	6.9	6.8
الإيرادات غير الضريبية	39.8	42.8	7.5	6.9	5.2	2.6	2.3
الدخل من الاستثمار	16.0	28.0	75.5	2.8	3.4	1.1	1.5
المنح	**2.0**	**2.6**	**30.0**	**0.3**	**0.3**	**0.1**	**0.1**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**578.5**	**817.9**	**41.4**	**100.0**	**100.0**	**38.4**	**43.0**

* موازنات وبيانات أولية.

الملحق رقم 06:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2008 و2009

	مصادر الإيرادات (مليار دولار أمريكي)		معدل النمو %	هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2008	2009 *		2008	2009 *	2008	2009 *
إجمالي الإيرادات العامة	**822.0**	**589.7**	**28.3-**	**99.6**	**99.5**	**42.6**	**34.7**
الإيرادات النفطية	620.7	360.2	42.0-	75.2	60.8	32.2	21.2
الإيرادات الضريبية	120.3	128.2	6.6	14.6	21.6	6.2	7.5
الإيرادات غير الضريبية	50.9	61.9	21.7	6.2	10.4	2.6	3.6
الدخل من الاستثمار	30.1	39.4	30.5	3.7	6.6	1.6	2.3
المنح	**3.5**	**3.1**	**11.3-**	**0.4**	**0.5**	**0.2**	**0.2**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**825.5**	**592.8**	**28.2-**	**100.0**	**100.0**	**42.8**	**34.9**

* ميزانيات وتقديرات أولية.

الملحق رقم 07:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2009 و2010

	الإيرادات الحكومية القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)	هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2009	*2010		2009	*2010	2009	*2010
الايرادات النفطية	386.9	502.6	29.9	64.6	70.6	22.2	25.0
الايرادات الضريبية	139.6	141.7	1.5	23.3	19.9	8.0	7.0
الايرادات غير الضريبية	34.6	31.4	-9.3	5.8	4.4	2.0	1.6
الدخل من الاستثمار **	35.2	32.8	-6.8	5.9	4.6	2.0	1.6
إجمالي الايرادات العـــامة	**596.2**	**708.4**	**18.8**	**99.5**	**99.5**	**34.2**	**35.2**
المنح	3.0	3.7	25.7	0.5	0.5	0.2	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**599.1**	**712.2**	**18.9**	**100.0**	**100.0**	**34.3**	**35.4**

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الملحق رقم 08:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2010 و2011

	الإيرادات الحكومية القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)	هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	*2010	*2011		*2010	*2011	*2010	*2011
الايرادات البترولية	487.2	653.8	34.2	68.9	73.3	24.3	27.6
الايرادات الضريبية	132.2	142.2	7.6	18.7	15.9	6.6	6.0
الايرادات غير الضريبية	50.2	58.5	16.4	7.1	6.6	2.5	2.5
الدخل من الاستثمار **	33.4	34.9	4.5	4.7	3.9	1.7	1.5
إجمالي الايرادات العـــامة	**703.0**	**889.3**	26.5	**99.4**	**99.7**	**35.1**	**37.6**
المنح	4.1	3.0	-25.0	0.6	0.3	0.2	0.1
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**707.1**	**892.4**	26.2	**100.0**	**100.0**	**35.3**	**37.7**

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الملحق رقم 09:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية

عامي 2011 و2012

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	*2011	*2012	(%)	*2011	*2012	*2011	*2012
الايرادات البترولية	661.2	829.0	25.4	73.7	77.3	26.9	30.8
الايرادات الضريبية	142.2	165.1	16.1	15.8	15.4	5.8	6.1
الايرادات غير الضريبية	60.3	36.9	-38.9	6.7	3.4	2.5	1.4
الدخل من الاستثمار **	30.8	36.9	19.9	3.4	3.4	1.3	1.4
إجمالي الايرادات العـــامة	**894.5**	**1068.0**	**19.4**	**99.7**	**99.5**	**36.4**	**39.7**
المنح	3.1	4.9	59.4	0.3	0.5	0.1	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**897.6**	**1072.8**	**19.5**	**100.0**	**100.0**	**36.5**	**39.9**

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الملحق رقم 10:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية

عامي 2012 و2013

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	*2012	*2013	(%)	*2012	*2013	*2012	*2013
الايرادات البترولية	791.4	724.4	-8.5	74.8	71.5	29.9	26.5
الايرادات الضريبية	165.1	173.3	5.0	15.6	17.1	6.2	6.3
الايرادات غير الضريبية	51.1	56.3	10.1	4.8	5.6	1.9	2.1
الدخل من الاستثمار **	43.8	56.4	28.8	4.1	5.6	1.7	2.1
إجمالي الايرادات العـــامة	**1051.3**	**1010.4**	**-3.9**	**99.4**	**99.7**	**39.8**	**36.9**
المنح	5.9	3.2	-45.9	0.6	0.3	0.2	0.1
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**1057.3**	**1013.6**	**-4.1**	**100.0**	**100.0**	**40.0**	**37.1**

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الملحق رقم 11:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية

عامي 2013 و2014

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	*2013	*2014	(%)	*2013	*2014	*2013	*2014
الايرادات البترولية	752.2	659.1	**12.4-**	74.1	69.2	27.4	23.9
الايرادات الضريبية	168.3	169.9	0.9	16.6	17.8	6.1	6.2
الايرادات غير الضريبية	52.4	61.2	16.9	5.2	6.4	1.9	2.2
الدخل من الاستثمار **	39.6	45.6	15.2	3.9	4.8	1.4	1.7
إجمالي الايرادات العـــامة	**1012.5**	**935.8**	7.6-	**99.7**	**98.2**	**36.9**	**33.9**
المنح	3.1	16.8	437.8	0.3	1.8	0.1	0.6
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**1015.6**	**952.6**	6.2-	**100.0**	**100.0**	**37.0**	**34.5**

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الملحق رقم 12:

الإيرادات الحكومية في الدول العربية

عامي 2014 و2015

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	2014	2015*		2014	2015*	2014	2015*
الايرادات البترولية	658.2	342.9	47.9-	69.0	51.6	24.1	14.1
الايرادات الضريبية	172.5	164.0	4.9-	18.1	24.7	6.3	6.7
الايرادات غير الضريبية	62.2	54.2	12.8-	6.5	8.2	2.3	2.2
الدخل من الاستثمار **	44.5	79.2	77.8	4.7	11.9	1.6	3.2
إجمالي الايرادات العـــامة	**937.3**	**640.2**	**31.7-**	**98.3**	**96.3**	**34.3**	**26.2**
المنح	16.3	24.3	49.0	1.7	3.7	0.6	1.0
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**953.6**	**664.5**	**30.3-**	**100.0**	**100.0**	**34.9**	**27.2**

الملحق رقم 13:

إيرادات الجزائر 2004 - 2008

	2004	2005	2006	2007	2008
	(بملايير الدينارات)				
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**2 229,7**	**3 082,6**	**3 639,8**	**3 687,8**	**5 111,0**
إيرادات المحروقات *	1 570,7	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5	1 064,5
إيرادات خارج المحروقات	652,5	724,2	840,5	883,1	1 022,1
إيرادات جبائية	580,4	640,4	720,8	766,7	895,4
الضريبة على المداخيل و الأرباح	148,0	168,1	241,2	258,1	309,6
الضريبة على السلع و الخدمات	274,0	308,8	341,3	347,4	402,9
الحقوق الجمركية	138,8	143,9	114,8	133,1	153,2
تسجيلات و طوابع	19,6	19,6	23,5	28,1	29,7
إيرادات غير جبائية	72,1	83,8	119,7	116,4	126,7
حصص أرباح بنك الجزائر	30,0	48,7	75,3	41,0	22,5
حقوق	42,1	35,1	44,4	75,4	104,2
هبات	6,5	5,7	0,3	7,9	0,3

الملحق رقم 14:

إيرادات الجزائر 2008 – 2012

	2008	2009	2010	2011	2012
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**5 190,5**	**3 676,0**	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 411,3**
إيرادات المحروقات *	4 088,6	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,0
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 288,2	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,0
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	1 064,5	36,4	526,4	538,9	251,7
إيرادات خارج المحروقات	1 101,8	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 227,2
إيرادات جبائية	965,2	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 984,3
الضريبة على المداخيل و الأرباح	331,5	462,1	561,7	684,7	885,9
الضريبة على السلع و الخدمات	435,2	478,5	514,7	572,6	684,8
الحقوق الجمركية	164,9	170,2	181,9	222,4	355,2
تسجيلات و طوابع	33,6	35,8	39,7	47,4	58,4
إيرادات غير جبائية	136,6	116,7	189,8	283,3	242,9
حاصل أملاك الدولة وأخرى	113,8	67,6	64,3	78,9	74,4
حصص أرباح بنك الجزائر	22,5	48,2	121,1	137,2	115,3
مؤسسات عمومية أخرى	0,3	0,9	4,4	67,2	53,2
هبات	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1

الملحق رقم 15:

إيرادات الجزائر 2011 – 2015

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليار دينار)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**
إيرادات المحروقات *	3 979,7	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 300,3	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0
إيرادات خارج المحروقات	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6
إيرادات جبائية	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7
الضريبة على المداخيل و الأرباح	684,7	862,3	823,1	881,2	1 034,5
الضريبة على السلع و الخدمات	572,6	652,0	741,6	768,5	824,3
الحقوق الجمركية	222,4	338,2	403,8	370,9	411,2
تسجيلات و طوابع	47,4	56,1	62,5	70,8	84,7
إيرادات غير جبائية	283,3	246,4	248,4	258,5	374,9
حاصل املاك الدولة واخرى	78,9	77,9	83,7	76,0	247,5
حصص ارباح بنك الجزائر	137,2	115,3	112,1	122,7	88,7
مؤسسات عمومية اخرى	67,2	53,2	52,6	59,8	38,7
هبات	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وإيرادات الموازنة العامة, من خلال التعرف على واقع سعر النفط في الإقتصاديات والموازنات العامة للدول العربية النفطية عامة والجزائر خاصة, وبيان أهم التطورات التي مست أسعار النفط وأثرها على الإيرادات العامة, وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج واقترحت مجموعة من المقترحات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط, الإيرادات العامة, الموازنة العامة, السوق النفطية.

Abstract:

This study aimed at clarifying the relationship between the fluctuations in oil prices and the revenues of the general budget by identifying the realistic price of oil in the economies and the general budgets of the Arab oil countries in general and Algeria in particular and indicating the most important developments that affected oil prices and their impact on public revenues. The results suggested a set of proposals.

Key words: oil prices, public revenues, general budget, oil market.